مجلس الأمة

25
تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر–

العدد الخامس والعشرون مارس - أفريل 2006

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي بالجزائر

إفريقيا ؛
إرادة الصعود ... وثقل التحديات

"الدكتور كلوفيس مقصود
ضيف مجلس الأمة :

"صناعة القرار الأمريكي ... والدور العربي الممكن"

8 ماي 45

الذاكرة.. والمستقبل

«... إن تاريخ التواجد الفرنسي في الجزائر ينطوي على صفحات سود نكراء لا بد من الإقرار بها لا لإرضاء حفيظة وإنما لتمكين إجراء تشريح معنوي للاستعمار وكشف فظائع حرب أريد بها تمديد وجود استعماري رفض الاعتراف بصفتها الحقيقية طيلة أربعة عقود من الزمن وإعداد الأسس الجديدة لمستقبل نتولى بناءه سويا مستقبل خال من شوائب التاريخ الاستعماري ...

إن مثل هذا سيمكننا من أن نسير أخيرا نحو المستقبل بمحض إرادتنا وبقلوب خالية من الضغائن ومن أن نتجنب الدخول في تحالف كتحالف المطية وراكبها...»

من كلمة رئيس الجمهورية
بمناسبة إحياء ذكرى أحداث 8 ماي 1945

في هذا العدد

جلسات

الأمر المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 04

المصالحة من المبدأ والفكرة .. إلى التطبيقات العملية

القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين 06

- **بعد أكثر من 35 سنة .. تحيين الأحكام التشريعية**
- **أولوية العصرنة والإحترافية**

الإسلام يكفل حرية المعتقد 07

المجلس يصادق على القانون المتعلق بممارسة الشعائر الدينية

في أجندة المجلس 08

مشروع قانون يتعلق بشركات الرأسمال الإستثماري

«تزاوج» الرأسمال الخاص .. والقرض البنكي

النشاط الخارجي

- الدورة الرابعة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 12
- **الجمعية 114 للإتحاد البرلماني الدولي** 14

ص **12**

تعاون ثنائي 15

استقبالات 15

بمناسبة إنعقاد الدورة الـ48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي 17

طريق إفريقيا إلى ... الهياكل المؤسساتية ... وتأطير المجتمعات

محاضرات

الدكتور كلوفيس مقصود/خبير مجلس الأمة 27

أفكار مختصرة .. في قضايا معاصرة

متابعات 29

- **ندوة حول آلية السؤال الشفوي والكتابي**
- **يوم برلماني حول المنظومة التشريعية المرورية**

أبواب مفتوحة 31

اصدارات 31

المدار البرلماني 32

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار –(ANEP) رويبة
ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

في أجواء الميثاق

إصلاحات ومشاريع تمضي إلى غايتها

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد محمد بودبار، عقدت اجتماعا يوم السبت 18 مارس 2006، بحضور السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام، والسيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان، خصص للاستماع لعرض وزير العدل حافظ الأختام للأمر المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. الذي أجاب على تساؤلات وملاحظات أعضاء اللجنة، وعلى إثره أعدت اللجنة تقريرا خلصت فيه إلى مايلي:

أولا: إن الاستفادة من أحكام هذا القانون تشمل كل الأشخاص الذين ارتكبوا فعلا أو أفعالا متصلة بالمأساة الوطنية أو شاركوا فيها أو حرضوا عليها، وسلموا أنفسهم وما قد يكون بحوزتهم من أسلحة وذخائر خلال الفترة المحددة في هذا القانون، وتشمل كذلك

الأمر المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

المصالحة من المبدأ والفكرة.. إلى التطبيقات العمـــــلية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الاثنين 20 مارس 2006، على الأمر رقم 06-01 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، خلال الجلسة العامة التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور وزير العدل حافظ الأختام، السيد الطيب بلعيز ووزير العلاقات مع البرلمان السيد عبد العزيز زياري.

السياق

أكد وزير العدل حافظ الأختام، السيد الطيب بلعيز، خلال عرضه للأمر أمام أعضاء مجلس الأمة، أن استكمال سياسة السلم والمصالحة الوطنية ضرورة ملحة لاستقرار الأمة وتطورها، كما أن جهود ومساعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تثمر في مناخ غير آمن، يغيب فيه السلم وينعدم فيه الاستقرار، مبينا التدابير الجديدة التي جاء بها والأهداف المتوخاة منها، والقواعد الإجرائية الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، والتكفل بملف الأزمة من كل جوانبها.

التدابير .. والفئات المعنية

يتضمن الأمر المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في مواده الـ48 القواعد والإجراءات العملية الخاصة بالتكفل بالأشخاص المعنيين بالأمر منهم الأشخاص الذين سلموا أنفسهم إلى السلطات العمومية اعتبارا من 13 جانفي 2000 إلى تاريخ نشر هذا الأمر.

إجتماع لجنة الشؤون القانونية

الأشخاص الذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية نهائية، وتكون هذه الاستفادة في أحد الأشكال الثلاثة الآتية:

1 – في شكل الاستفادة من إجراء انقضاء الدعوى العمومية ، وذلك بالنسبة للأشخاص الذين هم محل تحقيق ابتدائي أو قضائي أو المحالين على المحاكمة ولم تصدر بشأنهم أحكام قضائية نهائية.

2 – في شكل الاستفادة من العفو الرئاسي طبقا لأحكام الدستور، وذلك بالنسبة للأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية .

3 – شكل الاستفادة من إجراء تخفيض العقوبة أو استبدالها طبقا للدستور وهو إجراء من صلاحيات رئيس الجمهورية، وذلك بالنسبة لمرتكبي الأفعال الإرهابية غير المستفيدين من إجراء انقضاء الدعوى العمومية أو من العفو الرئاسي.

ثانيا: تعزيز تقاليد التضامن والتآزر بين جميع أفراد الأمة، وهي التقاليد المستوحاة من ديننا الحنيف، والتي من شأنها أن تساهم في التماسك الوطني وتجاوز الآثار المادية والمعنوية لهذه المحنة. إن هذا القانون سوى بين جميع الأسر الجزائرية ضحية المأساة الوطنية بدون تمييز ولا استثناء، وذلك بمنحهم تعويضات مادية عادلة ومنصفة من قبل الدولة قصد معالجة أوضاعهم الاجتماعية ووضع آليات قانونية لتحديد مفهوم ضحية المأساة الوطنية، كما شمل هذا القانون العناية بالموظفين الذين تم تسريحهم إداريا بسبب قيامهم بأعمال لها علاقة بالمأساة الوطنية، حيث مكنهم من إعادة الإدماج في اعمل من جديد أو التعويض.

ثالثا: لقد نص هذا القانون على إحالة تطبيق بعض الأحكام على التنظيم (4 إحالات على التنظيم)، وبالفعل فقد تم إصدار ونشر المراسيم التنظيمية المحددة لكيفيات تطبيق هذه الأحكام، ونفس الجريدة الرسمية التي نشر فيها هذا الأمر، وهذا ضمانا للتعجيل في تنفيذ أحكام هذا القانون بالفعالية والنجاعة المطلوبين.

رابعا: إن هذا القانون يعترف للمواطنين الذين ساهموا بالتزامهم وعزمهم في نجدة الجزائر بشرف الحس الوطني، ومنع متابعتهم قضائيا بسبب أعمالهم التي كانت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ويعاقب في نفس الوقت كل تمييز مهما كانت طبيعته موجه ضد الأسر التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

وهكذا، فإن تفعيل المصالحة الوطنية وتجسيد الأحكام الواردة في الأمر محل الدراسة ميدانيا، سيمكن لامحالة من توجيه كافة الإمكانات المادية والبشرية والفكرية لتسريع وتيرة الإصلاحات والمشاريع التنموية الكبرى، حتى لا تتوقف رسالتنا الحضارية عند عقبة الإرهاب.

وزير العدل حافظ الأختام

ويعني الأمر كذلك الأشخاص الذين يسلمون أنفسهم في غضون الستة أشهر التالية لنشره والأشخاص المحكوم عليهم غيابيا، وكل الذين ساهموا بأي وسيلة كانت في الإشادة بالإرهاب أو تشجيعه أو تمويله ويضعون حدا لنشاطهم، وكذا الأشخاص المحبوسين وغير المحكوم عليهم نهائيا بسبب ارتكابهم أو اشتراكهم في ارتكاب أفعال إرهابية أو تخريبية.

ويقترح القانون استفادة هؤلاء جميعا من انقضاء الدعوى العمومية في حين يستفيد الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا من العفو في حال عدم ارتكابهم مجازر جماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية إذ يستفيد هؤلاء من استبدال العقوبات أو تخفيضها.

كما يتكفل القانون بالأشخاص الذين تم تسريحهم من العمل بسبب الأفعال المتعلقة بالمأساة الوطنية إما بإعادة إدماجهم في عالم الشغل أو تعويضهم ماديا ويتكفل أيضا بالمفقودين وأفراد الأسر المحرومة التي ابتليت في ضلوع أحد أبنائها في الأفعال الإرهابية، إذ تستفيد أسر هاتين الحالتين من إعانة تمنحها الدولة .

مصالحة اليوم ..آمان المستقبل

كما أن الأمر ينص على تدابير تهدف إلى تفادي مسببات الأزمة مستقبلا التي عرفتها البلاد والحيلولة دون تكرارها وما أنجر عنها من زيغ ومروق عن تعاليم الإسلام، والعبث بمقدسات في أغراض سياسية، ومن بين هذه التدابير:

- حظر كل شخص مسؤول عن الاستعمال المغرض للدين الإسلامي فيما أفضى إليه من مأساة وطنية من ممارسة النشاط السياسي بأي شكل من الأشكال.
- المنع من ممارسة النشاط السياسي لكل من يشارك في أعمال إرهابية ويرفض الإقرار بمسؤوليته في وضع وتطبيق سياسة تمجد العنف ضد الأمة ومؤسساتها رغم الخسائر التي سببها الإرهاب واستعمال الدين لأغراض سياسية .

و بالمناسبة أصدرت وزارة العدل

مجموعة النصوص المتضمنة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في شكل كتاب شهر فيفري الماضي..
وهي مبادرة تسعى إلى توسيع الإطلاع على مضامين تلك النصوص .. وستساعد من دون شك كل المعنيين على مراجعتها واستيعاب التدابير والإجراءات الخاصة بتطبيق مسعى المصالحة الوطني.

القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين

بعد أكثر من 35 سنة ..تحيين الأحكام التشريعية

أكد الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السيد عبد المالك قنايزية عند عرضه للأمر المتعلق بالقانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين أمام أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العلنية المنعقدة يوم الاثنين 20 مارس 2006، والتي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان، على حاجة المؤسسة العسكرية الماسة لهذا النص، واستجابة للرهانات والتحديات المتمثلة في العصرنة والاحترافية، حيث قدم تحليلا شاملا لمحتويات وأحكام النص والتي جاءت - حسب الوزير - لملأ الفراغات المسجلة على مستوى تطبيق النصوص السابقة. كما تطرق إلى الأسباب التي دعت إلى إعداد هذا الأمر وهي :

الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني

1 – عدم ملائمة الأحكام التشريعية التي تحكم الوضع القانوني للمستخدمين العسكريين، إذ تعود إلى نهاية الستينات وبالتالي بروز العديد من الثغرات والنقائص التي يجب تداركها.

2 – جعل المنظومة القانونية للمستخدمين العسكريين تنسجم مع أحكام القانون الأساسي للبلاد وتوجهاتها الجديدة خصوصا فيما يتعلق بتكريس الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.

3 – إيجاد نص تشريعي واحد يضبط بدقة كل ما يتعلق بالمسار المهني للمستخدمين العسكريين.

4 – تحيين الأحكام التشريعية لفسح مجال الاحترافية في الجيش.

5 – التكفل بكل التطلعات المهنية والاجتماعية المشروعة لمستخدمي منظومة الجيش.

مجلس أعلى للوظيفة العسكرية

وقد تضمن الأمر 149 مادة موزعة على ستة أبواب تعالج عدة مواضيع أهمها تحديد العلاقة القانونية التي تربط المستخدمين العسكريين بالمؤسسة، وكذا إحداث مجلس أعلى للوظيفة العسكرية يتولى دراسة المسائل ذات الطابع العام المتعلقة بحالة المستخدمين العسكريين وقانونهم الأساسي ومنها :

– كيفية تحديد السلم العسكري، الحقوق والالتزامات والمسؤوليات، الراتب، الحماية الاجتماعية والقانونية والمسؤولية الجزائية، التنقيط، الترقية، التكوين والوضعيات القانونية الأساسية.

– تحديد القواعد المطبقة على العسكريين العاملين من تجنيد وتسمياتهم وترقيتهم والقواعد الإنضباطية التي تحكمهم، بالإضافة إلى القواعد المطبقة على العسكريين المتعاقدين.

– الأحكام والترتيبات الخاصة بالفئات الأخرى من العسكريين .

في حين أبقى الأمر على الأحكام الانتقالية والأحكام القانونية الأساسية الصادرة في سنة 1969, وكذا الأحكام التنظيمية العامة والخاصة التي تحكم مختلف فئات المستخدمين العسكريين والتي لاتخالف هذا الأمر ساري المفعول إلى حين صدور النصوص التطبيقية ذات الصلة.

أولوية العصرنة والاحترافية

بعد دراسة الأحكام الواردة في النص والاستماع إلى السيد ممثل الحكومة ورده على إنشغالات أعضاء لجنة الدفاع الوطني للمجلس المجتمعة برئاسة السيد عبد الحميد لطرش، رئيس اللجنة، يوم الأحد 19 مارس 2006، أعد ت اللجنة تقريرا خلصت فيه إلى :

– أن هذا الإطار القانوني جاء لملأ الفراغ التشريعي وسد الثغرات والنقائص التي تم تسجيلها أثناء تطبيق الأمرين الصادرين في سنة 1969, كما أنها تثمنه كونه يستجيب لمتطلبات المرحلة ورهانات المستقبل.

– أن التطبيق التدريجي والفعال لأحكام هذا الأمر، يفتح الآفاق واسعة أمام الاستجابة للتطلعات المهنية والاجتماعية المشروعة لأفراد جيشنا الوطني الشعبي.

– أن أحكام هذا الأمر ستشكل لبنة أساسية أمام رهان العصرنة والاحترافية التي يعول جيشنا الوطني الشعبي على تجسيدها ميدانيا.

القانون المتعلق بتحديد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين

الإسلام يكفل حرية المعتقد

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الاثنين 20 مارس 2006 على الأمر المتعلق بتحديد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، خلال الجلسة العامة التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور وزير العدل حافظ الأختام، السيد الطيب بلعيز، و وزير العلاقات مع البرلمان، السيد عبد العزيز زياري.

أكد وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز لدى عرضه لهذا الأمر أمام أعضاء مجلس الأمة، أنه إطار قانوني يكفل تعزيز مبدأ حرية العقيدة المكرس دستوريا وفي المواثيق والعهود الدولية، كما يرعى حقوق غير المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية وفقا لتعاليم ديننا الحنيف ومبادئ وتقاليد وقيم مجتمعنا.

لجنة وطنية للشعائر الدينية

يهدف الأمر في مواده الـ 17 إلى تحديد أطر وضوابط ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، من خلال إخضاعها لقواعد موضوعية وإجرائية، حيث تكفل الدولة الجزائرية لغير المسلمين حرية ممارسة شعائرهم الدينية بما يوجبه الدستور وأحكام هذا الأمر، والأحكام والقوانين والتنظيمات السارية المفعول في ظل الاحترام التام للنظام العام والآداب العامة وحقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، ووفقا لمبادئ المجتمع الدولي المشتركة والمكرسة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كما نص الأمر على أحكام إجرائية دقيقة تضبط شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في بلادنا، وكل ما يتعلق بها من حيث أماكن العبادة والتظاهرات الدينية وغيرها، فمنع ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين خارج الأماكن المخصصة لها مع فرض إظهار معالم خارجية واضحة للدلالة على هذه الأماكن.

مع ضرورة أن تكون التظاهرة الدينية عامة وأن تخضع للتصريح المسبق من الهيئات العمومية قبل إجراءها.

كما تم بموجب هذا الأمر إنشاء لجنة وطنية للشعائر الدينية لدى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف خولها القانون عدة صلاحيات :

1– السهر على احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية،

2– التكفل بالشؤون والإنشغالات المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية،

3– إبداء رأي مسبق لاعتماد الجمعيات ذات الطابع الديني.

كما نص هذا الأمر على تجريم عدة أفعال مرتبطة بممارسة الشعائر الدينية، وما يمس بالسلامة العامة للمجتمع والنظام العام ويؤدي إلى الإخلال به مثلا إلقاء الخطب أو توزيع مناشير في أماكن للعبادة بغرض تحريض فئة من المواطنين على العصيان، أواستعمال وسائل إغراء لحمل مسلم على تغيير دينه، كما يعاقب جمع تبرعات أو قبول هبات دون ترخيص من السلطات المؤهلة قانونيا، حيث رصد الأمر لهذه الأفعال عقوبات متفاوتة تتناسب وطبيعة الجرم المقترف، من الحبس (سنة إلى 5 سنوات كحد أقصى)، و دفع غرامة مالية، إلى المنع من الإقامة على التراب الوطني لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

التعايش والاحترام بين الديانات

خلصت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، برئاسة السيد محمد فلاح، رئيس اللجنة، في تقريرها الذي أعدته بعد اجتماعها بوزير العدل حافظ الأختام، الطيب بلعيز يوم السبت 18 مارس 2006، واستماعها للعرض الذي قدمه بخصوص القانون وإجابته على إنشغالات أعضاء اللجنة إلى :

– أن الأمر جاء لسد الفراغ القانوني الكبير فيما يخص ممارسة الأنشطة والتظاهرة الدينية غير الإسلامية ببلادنا، والذي استغله بعض الأشخاص والجمعيات لممارسة النشاطات التبشيرية التي تستهدف المسلمين في الجزائر.

– أن أحكام الأمر جاءت منسجمة مع ما تضمنه الدستور والمعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– أن أحكام الأمر ترمي إلى حماية الإسلام دين الدولة من كل ما من شأنه المساس به وبقيم المجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت ضمان حرية المعتقد واستمرار التعايش والاحترام بين الديانات في ظل سلطان القانون.

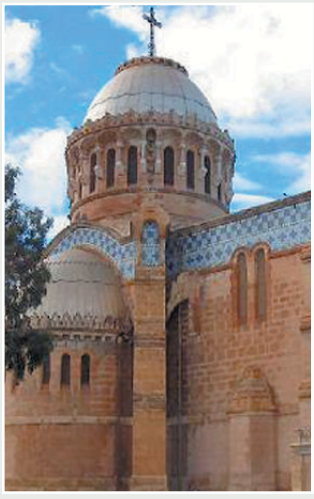

في أجندة المجلس :

بعد قانوني توريق القروض الرهنية.. والتأمينات..:

مشروع قانون يتعلق بشركات الرأسمال الإستثماري

«تزاوج» الرأسمال الخاص.. والقرض البنكي

ينتظر أن يحال على لجنة الشؤون الإقتصادية و المالية مشروع قانون يتعلق بشركات الرأسمال الإستثماري، يلبى مشروع القانون حسب ماورد في عرض الأسباب الحاجة الماسة في الوقت الراهن ، إلى أساليب بديلة لتمويل النشاط الإقتصادي و النمو من أجل الخروج من الطابع الغالب للاستدانة أو الإعتماد الميزانياتي ، وكذا من الأشكال غير المنتجة لتوظيف الإدخار.

وهو مستلهم من النماذج التي تم إحصاؤها لدى البلدان التي جعلت منها مصدرا بارزا لتمويل مؤسساتها أو تلك التي تسعى حاليا إلى تحقيق ذلك، خصوصا في البلدان المجاورة، و يجد تبريره في مستوى التنمية الذي تشهده بلادنا، وإرادة اندراجها في منظور الإقتصاد المفتوح و المجدد بغية رفع تحديات العولمة.

ويتميز المشروع بعناصر نوعية تراعي مقتضيات تأطير وضبط هذا النمط من النشاط الذي يتوخى منه مزايا متعددة.

ما هو الرأسمال الإستثماري ؟

الرأسمال الإستثماري يعرَّف على أنه تحمّل للمخاطر يجري في مجال إنتاج السلع والخدمات من طرف المستثمرين بالرأسمال الذين يقبلون بالتحول إلى أصحاب أسهم في شركات تتوفر على قدرات نمو وربحية عالية، دون أن تكون لهم ضمانات لتغطية المخاطر التي تحملوها، إذ أنهم لا يد يرون هذه الشركات، و إنما يساعدونها بكفاءتهم التقنية، ويمارسون بشأن تسييرها رقابة هامة نسبياً بغرض أن يحققوا في اجل منظور فوائض قيمة على بيع أسهمهم.

ويتعلق الأمر بالتالي بنشاط إستثماري بأموال شبه خاصة في شركات يتعذر عليها حشد الموارد الضرورية على مستوى السوق المالية.

من جهة أخرى فإن تواجد شركة الرأسمال الإستثماري يعزز تدخل البنوك في تمويل هذه الشركات بواسطة القرض بجميع أشكاله في مرحلة ثانية، أو بالتوازي مع تقديم الرأسمال الخاص الذي يقوم به مستثمرو الرأسمال ولهذه الأسباب مجتمعة ينظر للرأسمال الإستثماري من ناحية الإقتصاد الكلي على انه الركيزة الحقيقية للدينامية الصناعية والإقتصادية.

صدر أخيرا

العدد الثاني عشر من مجلة «**الفكر البرلماني**»
التي يصدرها مجلس الأمة
- دراسات وبحوث متخصصة
- منبر للرأي - ومتسع للوثائق

للحصول على هذا العدد
الإتصال بمديرية الطبع، النشر
والتوثيق بمجلس الأمة

مناخ الاستثمار في الجزائر

سجل الاقتصاد الوطني تطورات هامة في السنوات الأخيرة وأبرزها استكمال برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتحسن معدّلات النمو وانخفاض التضخم والانضمام الوشيك للمنظمة العالمية للتجارة.

المقال :

المطلوب.. إجراءات أسهل من أجل استثمارات أكبر

الواقع، أن هناك معطيات أصبحت واضحة بالنسبة إلى رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب وهي مؤثرة بشكل إيجابي في مناخ الإستثمار بالجزائر، كحجم السوق المحلية والانفتاح الكبير على العالم الخارجي، والتعديلات الجوهرية التي أدخلت على العديد من القوانين، وكلها عوامل تساعد على تحسين البيئة الجاذبة للإستثمار.

والواضح، أنه نظمت عدة لقاءات وندوات داخل البلاد وخارجها حول فرص الإستثمار في الجزائر، وشارك فيها خبراء ومستثمرون ورجال أعمال وطنيون وأجانب وبنوك ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي، أكدت هذه اللقاءات وتلك الندوات الجهد المبذول والسعي المستمر إلى تحسين ظروف الإستثمار من خلال العمل المتواصل لتوفير المعطيات الضرورية لذلك.

فالنتائج الإقتصادية المالية المسجلة منذ انتهاء عملية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى اليوم تبعث على التفاؤل والإرتياح وتشجع على إستكمال برنامج الإصلاحات التي شرع فيها منذ فترة ليست قصيرة.

فمجموعة العناصر المكونة للبيئة المشجعة على الأعمال والإستثمار كالنمو الذي بدأ يتحسن سنة بعد أخرى، والتكييف المتواصل لمختلف القوانين التي يتطلبها في الإقتصاد العالمي، والخوصصة، تشكل تحفيزات هامة بالنسبة إلى المستثمرين ورجال الأعمال. وهذه الحقيقة أشار إليها صندوق النقد الدولي أكثر من مرة، وأكدها في عدة مناسبات. فالاقتصاد الوطني تم تأهيله بالنظر إلى النتائج التي حققها، وهذه النتائج كفيلة بتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على القيام بمشاريع، في رأي هذه المؤسسة المالية الدولية.

مقومات هامة .. لكن غير كافية

فمعدل النمو تطور بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع من 5,2 بالمائة في سنة 2004 إلى 5,4 خلال السنة الماضية، ومن المنتظر أن يصل في السنة الجارية إلى 5,8 بالمائة. وسيكون هذا النمو منجزا عن عدة قطاعات وبدرجات متفاوتة، لكن تبقى حصة قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات في تكوين هذا النمو معتبرة.

وزيادة على ذلك، فإن حجم السوق الوطنية هو الآخر من العناصر الجاذبة للاستثمار، فقد تم التأكيد على أهمية هذه السوق في نظر المستثمرين لكن بالرغم من الخطوات المسجلة، وكذلك بالرغم من شهادة واعتراف صندوق

النقد الدولي كمساعد ومستشار في مجال التصحيح الاقتصادي بما تحقق فإن هذه الخطوات يمكن أن تكون أكبر مما هي عليه لو أن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لم تكبح التطور المطلوب للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أثر سلبا على مناخ وظروف الاستثمار.

وهذه الإجراءات التقييدية من شأنها أن تعرقل التدفق الطبيعي للاستثمارات الأجنبية التي تبحث عنها البلاد وتدعو إليها باستمرار داخليا وخارجيا. فالجزائر التي ترغب في الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تحرير اقتصادها من كافة العراقيل البيروقراطية التي تكبح انفتاحها وتحول دون توفير البيئة المناسبة لتطوير وترقية الاستثمار.

من أجل بيئة أكثر جاذبية لرؤوس الأموال

وعلى عكس ما ذهب إليه صندوق النقد الدولي بخصوص وضعية الاقتصاد الوطني وآفاقه، في مختلف تقاريره، لاحظ البنك العالمي، في آخر تقرير له أن الجزائر بوسعها تحسين وتطوير مناخ الأعمال والاستثمارات إذا تمكنت من ضبط الاقتصاد وإزالة العراقيل التي تقف عائقا أمام تطوره وانتعاشه، وتسهيل الإجراءات التي تخص الاستثمار. ومن ناحية أخرى، أشار البنك العالمي إلى أن الوضعية الصعبة التي تعرفها البنوك والناجمة أساسا عن تأخر الإصلاح ساهمت في عرقلة الاستثمار من خلال الصعوبات التي تحول

زيارة الوفد البرلماني الروسي للجزائر رفقة عدد هام من المتعاملين الإقتصاديين

دون حصول المستثمرين على القروض، إضافة إلى ثقل الأعباء الضريبية. كما سجلت هذه المؤسسة الدولية صعوبة إنشاء مؤسسات بالقياس إلى كثرة الإجراءات.

وبغض النظر عن هذا الرأي أو ذاك، فإن النتائج المسجلة سواء تعلق الأمر بتجاوز مرحلة العجز والتدهور أم التضخم ووصولا إلى النمو والاستقرار تعد هامة لكنها غير كافية بالنسبة إلى بلد كالجزائر التي دخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قريبا.

فالشراكة مع الاتحاد الأوروبي تستدعي من المؤسسات الاقتصادية الوطنية العمومية والخاصة التحضير الجيد لمواجهة مرحلة مغايرة تماما تتحكم فيها قوانين صعبة لم تعرفها من قبل وهي قوانين السوق التي لا ترحم ولا ترأف بالمؤسسات ذات المنتوج الضعيف والتنظيم الهش والتسيير الفوضوي. فالمعيار الوحيد المعترف به هو المنتوج الرفيع المستوى الذي هو وحده فقط الذي يمكن هذه المؤسسات من الصمود والمواجهة ويضمن لها الاستمرار والبقاء على قيد الحياة.

وهذا المعيار نفسه هو المطلوب بل المفروض تطبيقه خلال الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

وإذا كانت الجزائر لا تريد الشراكة من أجل الشراكة أو الشراكة الخسارة فهي كذلك ترفض أن تكون طرفاً هامشياً في المنظمة العالمية للتجارة ولا تريد أن تنضم من أجل الانضمام فقط أو للتظاهر والمباهاة، بل تعمل على أن تكون عضوا مؤثرا بمساهماتها في السوق الدولية وبما تصدره من منتوجات.

وهي تسعى اليوم جاهدة إلى وضع المقومات الأساسية وتوفير الظروف الملائمة لإقامة اقتصاد قادر على المنافسة يسمح لها بالتفاوض كطرف قوي دون خوف أو احتشام ويؤهلها لإقامة علاقات تجارية قوية مع مختلف الدول.

لذلك – وهذا هو الأساس – فالتحضير الجيد للاقتصاد الوطني من خلال تأهيل المؤسسات الوطنية وانعاشها، وتحقيق نمو قوي غير مرتبط بالأحداث والتطورات الطارئة وغير المستقرة اهم من الانضمام السريع. ذلك أنه مهما تأخر هذا الانضمام، فإن الوقت في مصلحة الجزائر بالنظر إلى وضعية المؤسسات الاقتصادية التي مازالت صعبة وعدم اكتمال عملية التأهيل التي تحتاج هي الأخرى إلى وقت.

ويبقى على الجزائر التي أبرمت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من دخول المنظمة العالمية للتجارة أن تستكمل تكييف القوانين مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحظى بنصيب أوفى من الاستثمارات الأجنبية وتكون بيئة جاذبة لرؤوس الأموال.

رشيد لموارى

الدورة العادية الثانية للجمعية البرلمانية الأورو–متوسطية APEM

تعزيز الحوار على امتداد ضفتي المتوسط

تابع السيد عيسى بورقبة، مسؤول خلية العلاقات الخارجية بمجلس الأمة، أشغال الدورة الثانية للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية المنعقدة ببروكسل (بلجيكا)، يومي 26 و 27 مارس 2006.

الدورة اختتمت بإصدار بيان نهائي تضمن 10 توصيات جسدت اهتمامات البرلمانيين الأورو–متوسطيين منها :

– تعزيز الحوار بين المواطنين والحكومات على امتداد ضفتي المتوسط،

– تبني المؤسسات والحكومات في المنطقة الأورو– متوسطية لسياسات يمكنها أن تعيد انطلاقة سير عملية برشلونة.

كما أشار البيان إلى :

– دعوة الحكومة الفلسطينية الجديدة وإسرائيل إلى إيجاد طرق لضمان استمرارية الحوار والمفاوضات،

– احترام الاختلاف وتشجيع التسامح (الحوار بين الحضارات)،

– إدانة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، و« استنكار» العنف الذي نتج عن إدانة هاته الرسوم،

– عدم قطع المساعدات والقروض التي تم توفيرها لدعم الشراكة الأورو– متوسطية من حيث المنظورات المالية لعام 2007 ولغاية 2013،

– تبني جميع الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة التي تشجع الاستثمار الخاص.

للعلم، فقد تولى السيد فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب التونسي، رئاسة الجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية APEM للفترة (مارس 2006 / مارس 2007).

الدورة الرابعة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وبلقاسم عطية، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية ومحي الدين عميمور، عضو مجلس الأمة، في الدورة الرابعة لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة باسطنبول (تركيا)، يومي 12–13 أفريل 2006، حيث ناقش المشاركون المواضيع التالية :

– اعتماد تقريري الدورتين السابعة والثامنة لمجلس الاتحاد وملحقاتهما،

– تشكيل لجان الصياغة،

– تسمية أعضاء الدورتين التاسعة والعاشرة للمجلس،

– انتخاب أعضاء اللجان الثلاث المتخصصة الدائمة (لجنة الشؤون السياسية، لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والبيئة ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية).

كللت أشغال الدورة بانتخاب رئيس الدورة الخامسة ،ومكان إنعقادها، وبانتخاب السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج في اللجنة الثالثة (لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية)، في حين عين السيد محي الدين عميمور مقررا في مجلس الاتحاد.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE

العمل على التنسيق بين مراكز تسيير الأخطار

OSCE
ORGANIZATION FOR SECURITY AND CO-OPERATION IN EUROPE

شارك عضوا مجلس الأمة برشيش علي، وبوداش ناصر في ملتقى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE حول موضوع «الأمن في أوروبا وتسيير الأخطار» المنعقد ببروكسل (بلجيكا) يومي 18–19 أفريل 2006، والمنظم بالتعاون مع مجلس الشيوخ البلجيكي.

ناقش المشاركون في الملتقى المواضيع التالية:

– سياسات تسيير المخاطر في دول فضاء OSCE خصوصا المخاطر الاقتصادية والصناعية ولاسيما منها التهديدات الإرهابية ،

– الدور المنوط بـ OSCE في مجال تسيير المخاطر،

– تنمية ثقافة موحدة من أجل مواجهة المخاطر المحدقة بأوروبا،

– تبادل التجربة في مجال الإجراءات الخاصة بمناطق الخطر،

– العمل على جعل التنسيق بين مراكز تسيير الأخطار لدول فضاء OSCE كواحد من اوجه التعاون الممكنة.

مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية :
يدعو إلى إعلان الشرق الأوسط

منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

دعا مؤتمر اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الشرعية الدولية إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مقرا في الوقت نفسه بحقوق الاستخدام السلمي للتقنية النووية.

كما وجه في بيانه الختامي (بيان اسطنبول) نداء إلى مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعلان كل منطقة الشرق الأوسط «دون استثناء» منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية.

وأعرب الاتحاد عن القلق إزاء انتشار الأسلحة النووية في المنطقة باعتبار أن «نشر هذه الأسلحة يشكل تهديدا خطرا على الأمن الإقليمي والعالمي».

بيد أنه أقر «حق كل دولة عضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية على أن يكون ذلك في نطاق الرقابة الفعالة للوكالة الدولية وبما يتفق مع أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبروتوكول التفتيش».

وشدد البيان على ضرورة تعزيز جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول الأعضاء «وفق رؤية جديدة تسودها الإدارة الرشيدة والرقابة السياسية الفاعلة والشفافية والمساءلة».

وعبر عن التأييد للإصلاحات الجارية في الدول الأعضاء، مشددا على وجوب توافقها مع القيم والسياسات الوطنية لكل دولة عضو.

وأعرب بيان اسطنبول عن «القلق العميق إزاء تنامي الشعور بكراهية الإسلام» في أنحاء مختلفة من العالم، مستنكرا ربط الإسلام بالعنف.

وشدد الاتحاد البرلماني الإسلامي على أهمية التزام الحكومات بمعالجة قضية كراهية الإسلام محليا وإقليميا ودوليا محملا المجتمع الدولي بمؤسساته الاجتماعية والمدنية مسؤولية ضمان احترام الأديان والتصدي لهذه الممارسات من خلال تطبيق التشريعات.

وحث الاتحاد في بيانه المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل دون إبطاء.

وأعرب البيان عن التأييد «القوي» لمبادرة (تحالف الحضارات) التي تشترك في رعايتها تركيا وإسبانيا، تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان، باعتبارها آلية فعالة في هذا الاتجاه.

وحول مكافحة الإرهاب شدد البيان على ضرورة تبني المجتمع الدولي لمنهج مشترك وموحد في تحديد وتعريف وإدانة الإرهاب مؤكدا أن مكافحته الناجعة لن تتأتى في غياب التضامن والتعاون الدوليين.

وأعرب الاتحاد في هذا الصدد عن القناعة بان مكافحة الإرهاب لا تأتي بالوسائل الأمنية فقط بل أيضا عن طريق إيجاد حلول سلمية وعادلة للجذور الحقيقية للإرهاب.

وأشار البيان إلى أهمية التفريق بوضوح بين الحق المشروع للشعوب في مقاومة العدوان وبين الأعمال الإجرامية الإرهابية داعيا الأمم المتحدة إلى السعي نحو تحديد المفاهيم والمعايير في هذا الإطار.

وأعرب الاتحاد عن رفضه أي «ابتزاز أومقاطعة أو حصار» يمارس على حكومة الشعب الفلسطيني، مرحبا بما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

واستنكر البيان تهديدات العالم الغربي بقطع المساعدات والمعونات عن الشعب الفلسطيني وسلطته المنتخبة واصفا إياها «بعقاب جماعي للشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي».

وناشد الاتحاد في بيانه المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة للفلسطينيين نحو تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

وفي الشأن العراقي جدد الاتحاد تأكيد مواقفه إزاء الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية داعيا الأطراف العراقية كافة إلى التعاون لتحقيق آمال الشعب العراقي بأكمله.

كما أعرب في هذا السياق عن دعمه التام لجميع المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق استقرار العراق وأمنه ووفاقه الوطني.

وفيما يخص الملف القبرصي ناشد الاتحاد البرلماني الإسلامي المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء العزلة غير الإنسانية للشطر القبرصي التركي داعيا الدول الأعضاء إلى تقوية تضامنها وعلاقتها معه في الميادين كافة.

الجمعية 114 للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد شهاب صديق، نائب رئيس مجلس الأمة، والمتكون من السيدة والسادة :

– السيد بوجمعة صويلح، عضو مجلس الأمة،

– السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة،

– السيد محمد الحافظ بوزقاق، عضو مجلس الأمة،

– السيد محمد بن جديدي، عضو مجلس الأمة،

– السيد حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة،

بنيروبي (كينيا) في اجتماعات الجمعية 114 للاتحاد البرلماني الدولي (UIP)، المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 07–12 ماي 2006. حيث تدارس المشاركون في النقاش العام موضوع «ترقية الديمقراطية والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية». في حين تدارست اللجان الثلاث للاتحاد البرلماني الدولي المواضيع التالية :

1– اللجنة الدائمة للأمن والسلم الدولي : «دور البرلمانات في تدعيم محاربة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الخفيف بما فيها دخائرها».

2– اللجنة الدائمة للتنمية المستديمة، التمويل والتجارة : «دور البرلمانات في التسيير البيئي ومحاربة تدهور البيئة على المستوى العالمي».

3– اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان: «كيف بإمكان البرلمانات؟ وهل من واجبهم محاربة بفعالية العنف الممارس على النساء في جميع الميادين ؟»

جدير بالذكر أن المجموعة الافريقية كان لها لقاء حول موضوع السيدا والأطفال بحضور الممثل الأممي الخاص بمكافحة السيدا بإفريقيا وذلك مساء يوم الأحد 10 ماي 2006. كما للمجموعة العربية والافريقية لقاءات تنظيمية عشية إنطلاق أشغال الجمعية حيث تدارس البرلمانيون العرب والأفارقة موضوع البند الاستعجالي المطروح للنقاش العام.

علما أن السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي، ونتيجة لإرتباطات وطنية فوّض نائب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد البرلمان الافريقي ورئيس البرلماني الغاني لرئاسة اجتماعات المجموعة الإفريقية حيث ساندت المجموعة الافريقية مقترح كينيا الخاص بالضرورة الاستعجالية لمد إفريقيا لمساعدات غذائية لمواجهة آثار الجفاف في القرن الإفريقي وهو موضوع البند الاستعجالي الذي ناقشته الجمعية 114.

كما أسفرت اجتماعات الجمعية 114 للاتحاد البرلماني الدولي عن إعادة انتخاب السويدي السيد

Anders. B. Johnsson كأمين عام للاتحاد البرلماني الدولي وذلك للفترة 2006–2010 .

الجدير بالذكر أن الاتحاد البرلماني الدولي تأسس عام 1889 ويتخذ جنيف مقرا له ويعتبر عميدا للمنظمات السياسية الدولية ويضم حاليا 143 و7 منظمات برلمانية جهوية بصفة ملاحظ، كما يحوز على صفة ملاحظ دائم لدى الأمم المتحدة .

الأمين العام لمجلس الأمة د. حفناوي عمراني نائبا للرئيـــــــس

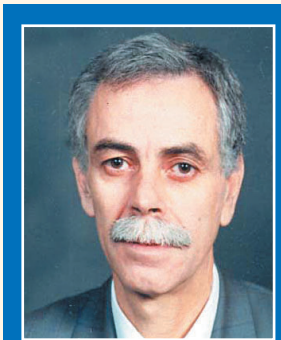

انتخب الدكتور حفناوي عمراني الأمين العام لمجلس الأمة نائبا لرئيس جمعية الأمناء العامين للإتحاد البرلماني الدولي، في اجتماعها المنعقد بنيروبي بمناسبة إنعقاد الدورة 114 .. الأمين العام لمجلس الأمة كان قد انتخب عضوا في المكتب التنفيذي للجمعية المذكورة في الدورة العاشرة بعد المائة المنعقدة بالمكسيك من 18 إلى 24 أفريل 2004.

إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية في المنطقة العربية

شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من السادة أعضاء المجلس عبد القادر نيشاني، قواسم علي، في «فعاليات ورشة العمل الخاصة بـ : إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية في المنطقة العربية»، المنعقدة بالعاصمة اللبنانية، بيروت خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 ماي 2006.

وقد ناقش المشاركون في عدة جلسات المواضيع التالية:

- **إدارة قطاع الأمن** : الإطار القانوني والمؤسساتي.
- **إدارة قطاع الأمن والرقابة البرلمانية**: اللجان، الموازنة وعملية شراء الأسلحة والمعدات الحربية.
- **إدارة قطاع الأمن في المنطقة العربية**: التحديات والتغيير.

الملتقى الثاني عشر للحوار المتوسطي

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الحميد لطرش، رئيس لجنة الدفاع الوطني، والسيد مصطفى خياري، عضو مجلس الأمة، في اجتماعات الملتقى الثاني عشر للحوار المتوسطي المنظم من طرف الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي، المنعقد بإسطنبول (تركيا)، خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 04 ماي 2006.

وقد ناقش المشاركون خلال الملتقى المحاور التالي:

- **تقييم الإصلاح السياسي، المشاركون الجدد والديناميكية الجديدة ،**
- **الحقائق الجديدة في الأراضي الفلسطينية،**
- **الطرق الواجب إتباعها من العلاقات شرق– غرب،**
- **الوضع الجيو سياسي الفريد لتركيا كأساس جنوب– شرقي للحلف الأطلسي.**

التعاون الثنـــــــائي

مع سلطنة عمان

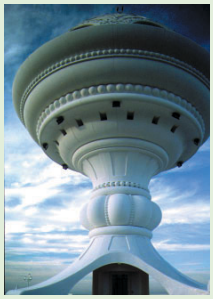

بدعوة من مجلس الدولة العماني، زار وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد رمضان بوستة، نائب رئيس مجلس الأمة والسادة أعضاء المجلس، بدر الدين سالم، بحوص بركات، محمد الصالح حرزالله، محمد مخلوفي، سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 ماي 2006 .

وقد هدفت الزيارة إلى تطوير أوجه التعاون الثنائي في جميع المجالات ولاسيما تبادل الخبرات و التجارب في ميدان العمل البرلماني.

مع دولة قطر

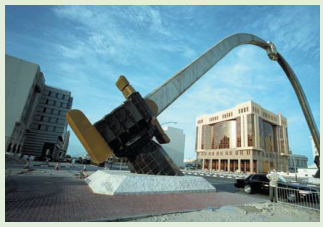

بدعوة من مجلس الشورى القطري وتكريسا لبرنامج تبادل الزيارات فيما بين أعضاء رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، زار وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد حود مويسه محمد مدني، نائب رئيس مجلس الأمة وبرفقة السادة أعضاء المجلس، حسان بونفلة، مبارك بن سير حمو، بوحفص حوباد، علي سعداوي، دولة قطر وذلك خلال الفترة مابين 07 إلى 12 ماي 2006.

الزيارة تدخل في سياق تطوير مجالات التعاون بين البلدين وآفاق تطويره خصوصا في المجال البرلماني.

زيارة السيدة Luquiens Corinne

مديرة الجلسات بالمجلس الوطني الفرنسي لمجلس الأمة

قامت السيدة Luquiens Corinne, مديرة الجلسات بالمجلس الوطني الفرنسي، بزيارة لمقر مجلس الأمة يوم السبت 22 أفريل2006، وقد استقبلت من قبل السيد بقاسم بوشمال، المدير العام للمصالح التشريعية، والسيد علي العياشي، مدير التشريع .

حيث تبادل الطرفان تجربة كل من المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الأمة في مجال الإجراءات العملية للمسار التشريعي، لاسيما فيما يخص الأسئلة الشفوية والمكتوبة.

وقد اطلعت السيدة Luquiens Corinne على مختلف المصالح الإدارية والتقنية لمجلس الأمة.

استقبالات رئيس المجلس

الأمين العام لرابطة مجالس الشيـــــوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 29 مارس 2006، السيد ليفينوس أوسوجي، الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي . خلال هذا اللقاء تم استعراض سير الرابطة وآفاق نشاطاتها وسبل دعمها وتفعيل دورها.

تحضيراً للدورة 48 للجنة التنفيذية

الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي

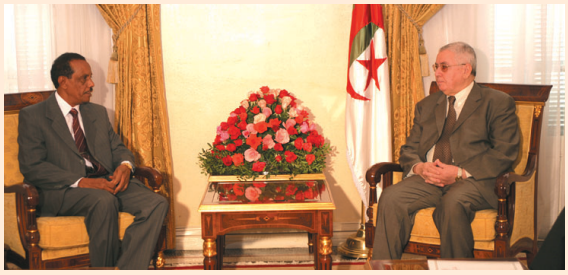

وخلال استقباله يوم السبت 08 أفريل 2006 بمقر المجلس للسيد عبد الله عبد القادير الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي.

خلال هذا اللقاء قدم الأمين العام للاتحاد عرضا عن سير هياكل الاتحاد بين دورتي اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي كما تم التشاور وتبادل المعلومات حول الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي من المقرر أن تنعقد في أواخر شهر ماي المقبل.

نائب رئيس مجلس الشيوخ وعضو مجلس الشيوخ ورئيس المجموعة البرلمانية للصداقة «فرنسا-الجزائر»

وكان لرئيس المجلس لقاء مع السيدين Jean Claude Gaudin، نائب رئيس مجلس الشيوخ وDomeizel Claude عضو مجلس الشيوخ ورئيس المجموعة البرلمانية للصداقة «فرنسا–الجزائر»، يوم السبت 10 أفريل 2006.

تم خلاله التطرق إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في المجال البرلماني وتم بحث سبل دفعها وإعطائها ديناميكية جديدة لرفعها إلى مستويات أفضل. وقد تم التأكيد خاصة على ضرورة تنشيط المجموعة البرلمانية للصداقة بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي والعمل على تطوير وتدعيم التعاون مع الجماعات المحلية.

وقد شكلت الجالية الجزائرية بفرنسا بصفة عامة والجيل الفرنسي الجنسية ذي الأصول الجزائرية محور آخر خلال هذا اللقاء باعتبار أن هذا الجيل هو ثروة بشرية يمكن أن تلعب دورا هاما في التواصل وتعزيز العلاقات الفرنسية الجزائرية.

الوزير الأول السابق السنغافوري

تحادث السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس مع السيد قوشوك تونغ، الوزير الأول السابق السنغافوري (M.Goh Chok Tong) الذي قام بزيارة إلى الجزائر على رأس وفد هام.

حول الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في البلدين والطموح المشترك في الدفع بالمسار التنموي من خلال تشجيع الاستثمار وتبادل الخبرات في المجال العلمي والتكنولوجي.

نائبة بالبرلمان الأوروبي ورئيسة اللجنة السياسية بالجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

ورئيس مجلس الأمة استقبل يوم 09 أفريل 2006، السيدة طوقية صايفي (Tokia Saïfi) نائبة بالبرلمان الأوروبي ورئيسة اللجنة السياسية بالجمعية البرلمانية الأورومتوسطية ووزيرة سابقة.

وقد كانت العلاقات البرلمانية الجزائرية الأوروبية محورا أساسيا في هذا اللقاء حيث تم التركيز على ضرورة تكثيف اللقاءات والحوار بين البرلمانيين الجزائريين ونظرائهم في البرلمان الأوروبي، لتمكين هذا الأخير من الاطلاع عن التطورات الحاصلة بالجزائر والناتجة عن الإصلاحات الجارية التي تعيشها في شتى المجالات، خاصة بعد استعادة الأمن والاستقرار بعد سنوات المأساة الوطنية وضرورة إقامة جسر متين لربط أوروبا بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

كما تم التطرق إلى العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية وما تعرفه من ديناميكية جديدة وقد شكلت الجالية الجزائرية بفرنسا بصورة عامة والجيل الفرنسي الجنسية ذي الأصول الجزائرية نقطة بارزة في المحادثات حيث تم التأكيد على أن هذا الجيل هو ثروة بشرية هامة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في التواصل بين البلدين وتعزيز العلاقات الفرنسية الجزائرية.

وزير الشؤون الخارجية التونسي

استقبل رئيس المجلس يوم الأربعاء 03 ماي 2006، وزير الشؤون الخارجية التونسي السيد عبد الوهاب عبد الله.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الثنائية التاريخية والمتميزة وتم التأكيد خلالها على ضرورة تكثيف اللقاءات والتشاور لترقية التعاون والتقارب بين البلدين إلى مستويات أفضل. كما تم التركيز على أهمية تكثيف التنسيق في المجال البرلماني لتحقيق هذه الغاية.

سفير فلسطين

استقبل رئيس المجلس يوم الثلاثاء 28 مارس 2006، سفير فلسطين الجديد بالجزائر السيد احمد عبد الرزاق السلمان.

المحادثات استعرضت العلاقات التاريخية بين الشعبين الجزائري والفلسطيني وموقف الجزائر المبدئي بخصوص نضالات الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وتناولت المستجدات على الساحة الداخلية في فلسطين في ضوء التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

سفير المكسيك

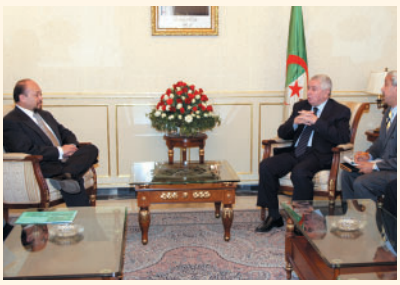

واستقبل يوم الأحد 30 أفريل 2006، سفير المكسيك بالجزائر السيد Eduardo Roldan.

المحادثات تطرقت إلى العلاقات الثنائية المتميزة وسبل الرقي بها إلى مستويات أفضل في المجال الاقتصادي والتجاري واستعرضت دور البرلمانيين في ترقية التعاون والتقارب بين البلدين.

استقبالات نواب الرئيس

استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة يوم 24 أفريل 2006 بمقر المجلس السيد **BOUDRIA DON** وزير دولة سابق وممثل الحكومة لدى مجلس العموم الكندي والمستشار الحالي لرئيس كتلة المعارضة في مجلس العموم.

وقد تمحورت المحادثات – خاصة– حول سبل ترقية وتطوير العلاقات الجزائرية الكندية في مختلف المجالات خاصة في ميدان التعاون البرلماني كما تمت مناقشة ميكانيزمات سير النظم البرلمانية وعلاقاتها مع الأجهزة التنفيذية وباقي المؤسسات والهيئات.

الملف

الدورة الـ48 للجنة التنفيذية
للاتحاد البرلماني الإفريقي
في الجزائر

طريق إفريقيا إلى ...
الهياكل المؤسساتية ... وتأطير المجتمعات

إفريقيا تنهض ... وهذا قدرها المحتوم ، فلا طريق إلى التخلص من التخلف والفقر والمرض والنزاعات الدامية ... واللااستقرار ... واللأمن إلا بنهضة واعية وثابتة الخطوات.

افريقيا التي لطالما وصفت بقارة "الفقر" و"الأوبئة" و"النزاعات المسلحة" ... افريقيا التي ورثت عن الاستعمار كل صور التخلف والأمية ... والبطالة والتي نهبت ثرواتها نهباً ... وصودرت مقدراتها وإمكانياتها وإرادة استقلال قرارها السياسي والاقتصادي. لابد لها أن تنهض ... وهذه مسؤولية الحكومات الافريقية ... وبرلمانات افريقيا .. والأفارقة الشعوب وما يبدعونه من تنظيمات وهياكل مؤسساتية وطنية وقارية .. حكومية ، وغير حكومية ينضوي تحتها النشطاء في المجتمع المدني لتشكيل الجبهة القوية والفاعلة ، والقادرة ببرامج مدروسة وخطط واضحة على التصدي للتحديات الثقيلة ... وفي مقدمة تلك التحديات إقرار السلم والأمن في كل ربوع افريقيا .. وتسخير الموارد الاقتصادية (في افريقيا الغنية) لتنمية شاملة ومستدامة تقوم على أسس متينة كالتعليم ... والصحة ... وتأهيل الانسان وترسيخ أقدامه في الأقطار الافريقية ضمن المناخات المطلوبة التي تسمح بتقليص البطالة المهولة ... والحد من الهجرة.

افريقيا لابد لها أن تنهض ... وللنهضة في كل زمان ومكان شروطها ومقوماتها .. ولعل في التوجه الحالي الذي تتوسع القناعة بجدواه لدى الحكومات والبرلمانيين ومؤسسات المجتمع المدني ، ارهاصات النهضة المنشودة... إن توجه "جبهة " المؤسسات وفعالية تنظيمات الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ، وللبرلمانيين الأفارقة دور هام في هذا التوجه.

التحرير

بحضور أكثر من 150 مشارك و مدعو

الدورة الـ48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي في الجزائر

تعديل في النظامين الأساسي .. والداخلي

تنعقد اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي في الجزائر من 25 إلى 26 ماي 2006 بمقر المجلس، وهي الدورة التي تسبق إنعقاد المؤتمر القادم شهر نوفمبر، كما أنها الدورة الثانية التي تنعقد في الجزائر بعد تلك التي مهدت للمؤتمر 27 للإتحاد البرلماني الإفريقي، الذي جرت فعالياته يومي 29 و30 من ديسمبر 2004 بقصر الأمم نادي الصنوبر - الجزائر العاصمة، وتولى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة رئاسته لعهدة تمتد على مدى سنتين، كما تقضي بذلك نصوص وأعراف هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية.

صورة من فعاليات إفتتاح المؤتمر الـ27 بالجزائر

دورة اللجنة التنفيذية الحالية (48) تأتي بعد المؤتمر الـ27 المنعقد بالجزائر من 27 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2004، الذي تم فيه على الخصوص إقرار توصية مؤتمر الجزائر الخاصة بإنشاء لجنة برلمانية دائمة للمرأة، والتي قال بشأنها رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي في دورتها المنعقدة بلواندا عاصمة أنغولا من 26 إلى 28 ماي 2005.

« ... نريد أن نعمل كذلك على زيادة فاعلية الاتحاد وتقوية دوره من خلال توسيع عضوية الاتحاد، ومن خلال السعي لاستقطاب الدول غير الأعضاء للمساهمة في نشاطات الاتحاد وذلك بعمل مشترك بين الرئاسة والأمانة العامة.

ونريد أن نعمل كذلك على تفعيل دور المرأة البرلمانية الإفريقية وذلك بإنشاء اللجنة الدائمة للنساء البرلمانيات تنفيذا للقرار الذي اتخذه المؤتمر السابع والعشرين بالجزائر، بما يتطلبه ذلك من إدخال التعديلات اللازمة على دستور الاتحاد وأنظمته الداخلية.

ولابد لنا أيضا من العمل على وضع إطارات مؤسسية لعلاقات الاتحاد البرلماني الإفريقي مع المنظمات البرلمانية ومجالات التعاون فيما بينها، خاصة فيما يتصل بالدور الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الافريقي في مجالات التنظيم والتنسيق في اجتماعات المجموعة الافريقية في الاتحاد البرلماني الدولي خاصة وأننا كمجموعة إفريقية نمثل كتلة جيوسياسية هامة وفاعلة ومؤثرة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل إسماع صوت القارة الافريقية في هذا المنبر الهام، نحرص ومن خلال وسائل التشاور والتضامن على أن نحقق المزيد من الإنجازات التي نرمي بها إلى تحقيق المزيد من العدالة والمساواة في العلاقات الدولية.»

وتأتي أيضاً بعد الدورة 47 للجنة التنفيذية التي تزامنت مع المؤتمر الـ28 للإتحاد، المنعقدة بكونغو (برازافيل) في نوفمبر 2005، وهي الدورة التي تميزت بالمصادقة على تقرير لجنتي «تحقيق التنمية البشرية في إفريقيا ودور البرلمانات الإفريقية» و«تطوير الديمقراطية والحفاظ على السلم في إفريقيا».

جدول أعمال الدورة الـ 48

1 – طلبات العضوية وإعادة العضوية في الإتحاد.
2 – بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر.
3 – مراجعة الحساب المالي الختامي لسنة 2005.
4 – دراسة اقتراح تعديل في النظام الأساسي والنظام الداخلي.
5 – إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر الـ29.
6 – مشروع جدول أعمال الدورة 49 للجنة التنفيذية.
7 – تاريخ ومكان إنعقاد الدورة 49 للجنة التنفيذية.

بمناسبة إنعقاد المؤتمر الـ27 واللجنة التنفيذية 45 للإتحاد البرلماني الإفريقي بالجزائر من 27 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2004، أصدر مجلس الأمة عدداً خاصاً من مجلة «مجلس الأمة» باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، يتناول وقائع الحدث ويعطي صورة كاملة عن هذه المؤسسة البرلمانية الإفريقية الهامة.

المؤتمر الـ 29 للإتحاد البرلماني الإفريقي والدورة التنفيذية 49 ينعقدان في بورندي في نوفمبر 2007

اليوم البرلماني الإفريقي حول السياسة الطاقوية للجزائر تجاه الدول الإفريقية

كيف يمكن الاستفادة أكثر من مصادرها؟

نظمت لجنة النقل والطاقة والصناعة والاتصال والعلوم والتكنولوجيا لبرلمان عموم إفريقيا، برئاسة السيد مصطفى بودينة، يوم الأحد 19 مارس 2006 بمقر مجلس الأمة، يوما برلمانيا إفريقيا حول « السياسة الطاقوية للجزائر تجاه الدول الإفريقية»، افتتح اللقاء السيد الصديق شهاب، نائب رئيس مجلس الأمة، بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، ووزيري الطاقة والمناجم والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال شكيب خليل وبوجمعة هيشور، إلى جانب عدد هام من السفراء المعتمدين في الجزائر وإطارات جزائرية وأجنبية.

وقد تميز هذا اللقاء على الخصوص بمداخلتين، الأولى لوزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل، الذي استعرض الإستراتيجيات الوطنية التي تم اعتمادها في مجال الطاقة والمناجم والإصلاحات التي باشرتها الجزائر في هذا القطاع من أجل تحقيق تنمية مستدامة قائمة على إقتصاد السوق، مذكراً بأهم النصوص القانونية التي تم إصدارها منذ سنة 2000، ويتعلق الأمر بتلك الخاصة بقانون المناجم والكهرباء وتوزيع الغاز الطبيعي وقانون المحروقات.

ليبرز بعدها الوزير الدور الهام التي تلعبه الجزائر في مجال الطاقة والمناجم على المستوى الإفريقي من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها مع العديد من الدول الإفريقية، إضافة إلى تكفلها بتكوين عدد من الإطارات الأفارقة الذين أصبح البعض منهم مسؤولين بارزين في هذا الميدان.

والثانية للسيد بوجمعة هيشور، وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الذي أوضح فيها أن الدول الإفريقية تعد «جد متأخرة» في مجال الإتصال مما يجعلها مجبرة اليوم على

افتتاح اليوم البرلماني بحضور رئيس المجلس و عدد من الشخصيات الوطنية

الجزائر أبرمت اتفاقيات هامة في مجال الطاقة مع البلدان الإفريقية

انتهاج إستراتيجية فعالة للتكيف مع المستجدات التي تفرزها العولمة، وهذا في إطار تعاون إفريقي.

كما استعرض السيد بوجمعة هيشور الإصلاحات العميقة التي باشرتها الجزائر منذ سنة في مجال الإتصالات بغية مواكبة التحولات العالمية المتسارعة في هذا القطاع، وفي هذا الإطار أشار الوزير إلى أن الجزائر تعد من الدول المتطورة في مجال الإتصالات مقارنة بالدول الإفريقية.

كما تطرق الوزير إلى الاستثمارات في مجال الاتصالات حيث ذكر أن الجزائر استثمرت لحد الآن ما مقداره ملايير دولار في الاتصالات عن طريق الألياف البصرية، إضافة إلى 2,3 مليار دولار في الاتصالات عبر الساتل، وفيما يخص سوق الهاتف النقال فقد خطت – حسب الوزير – الجزائر خطوات كبيرة، إذ انتقل عدد الهواتف النقالة منذ سنة 2002 من 45 ألف هاتف نقال إلى ما حوالي 13 مليون هاتف نقال حاليا.

أما السيد مصطفى بودينة رئيس لجنة النقل والطاقة والصناعة والإعلام والإتصال ببرلمان عموم إفريقيا، فقد قدم ورقة شاملة تضمنت تعريفا لبرلمان عموم إفريقيا، هذه المؤسسة المنشأة حديثا (18مارس 2004 بأديس بابا) وأبرز فيها الاهتمام الذي توليه إفريقيا بمبادرة النيباد التي قال عنها بأنها جاءت بمبادرة من الأفارقة الذين فكروا فيها وصادقوا عليها ودخلوا في مراحل تطبيقها.

وقد أصبحت بموجب ذلك (أي مبادرة النيباد) حقيقة خاصة على مستوى المشاريع الهيكلية على المدى القصير، ودراسة الجدوى بالنسبة للمشاريع المسجلة على المديين المتوسط والبعيد.

وفي معرض تناوله لبرلمان عموم إفريقيا، أشار السيد مصطفى بودينة إلى أن هذا البرلمان وإن كان يضطلع حاليا بمهام استشارية فإنه سيتولى مع نهاية عهدته الأولى المقدرة بخمس سنوات الصلاحيات التشريعية.

مذكرا بأن البرلمان يؤدي دوراً حيوياً في رعاية حقوق الإنسان والدفاع عنها وتثبيت المؤسسات الديمقراطية، وترقية الحكم الراشد، ومتابعة تطبيقات النيباد.

دعوة

«... إنه من الضروري مضاعفة الجهد وتكثيف المساعي عبر البلدان الإفريقية، لتنظيم أيام برلمانية مفتوحة للمجتمع المدني وورشات متخصصة، تتناول مواضيع محددة وملتقيات وندوات بمبادرة القطاعات الوزارية ومشاركة برلماني البلدان الإفريقية .. ويهدف إلى توسيع فهم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا...»

مصطفى بودينة
رئيس لجنة النقل والطاقة
والصناعة والإعلام والإتصال
ببرلمان عموم إفريقيا

إفريقيا.. التأخر في مجال تكنولوجيات الإتصالات

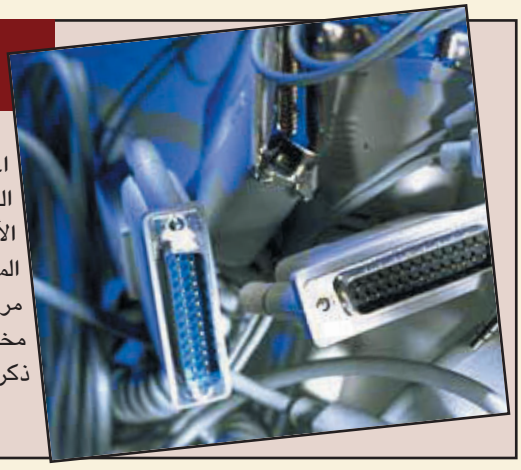

اعتمد السيد إبراهيم منصور، ممثل وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال على الأرقام والإحصائيات لإعطاء صورة حول المجهود الذي ينتظر إفريقيا للوصول إلى مرحلة الاستفادة من هذه التكنولوجيات في مختلف مجالات التنمية، وعلى سبيل المثال ذكر بأنه لا يستفيد من خدمة الانترنيت في منطقة شمال إفريقيا مع الشرق الأوسط إلا 1% ولايتجاوز عدد الأسر التي تمتلك كمبيوتر متصل بشبكة الانترنيت 13%، بالإضافة لضعف البنى التحتية، وارتفاع تكاليف الاتصالات بالإضافة إلى عوامل أخرى كقلة المنجزات وتكنولوجيات وعدم تأهيل الموارد البشرية .

الإتحاد الافريقي

من منظمة ... إلى إتحـــــاد

..والشعوب تتطلع إلى تعاون وتكامل اقتصادي حقيقي

نشأة الإتحاد الإفريقي

يعتبر يوم 2001/5/26 يوما تاريخيا فاصلا بالنسبة للقارة الإفريقية وذلك بميلاد الاتحاد الافريقي وريثاً لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي صاحب تأسيسه تأسيس مؤسسات مالية، عدلية، تشريعية وهي المصرف المركزي، محكمة العدل، البرلمان الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي.

وقد صدر إعلان سرت في سبتمبر 1999م عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في دورته غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية في الفترة من 8–9 سبتمبر 1999م بدعوة من العقيد القذافي والذي أكد على ضرورة قيام الاتحاد الافريقي ليواكب المتغيرات العالمية والمتغيرات التي حدثت داخل القارة وذلك لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية...

أهداف الإتحاد الافريقي

تعد أهداف الاتحاد الافريقي أكثر شمولية من أهداف منظمة الوحدة الافريقية السابقة وتتمثل في تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الافريقية وشعوب القارة، وحماية سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها، والاسراع بعملية التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا، وتعزيز المواقف الافريقية المشتركة حيال قضايا ومصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها، وتشجيع التعاون الدولي مع إيلاء ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاهتمام المناسب

الطاقة منبع للتنمية المستدامة

اليوم البرلماني الإفريقي للطاقة، عرف أيضا مشاركة خبراء ومختصين في مجال الطاقة والتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

فقد تطرق السيد حسين شيكيراد، نائب رئيس مؤسسة سونطراك لموضوع أبواب الغاز العابر للصحراء الذي سيربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر على طول 4400 كلم.

وأكد السيد شيكراد أن هذا المشروع الإستراتيجي الذي كلف المكتب البريطاني بينسبين بالقيام بدراسة الجدوى الخاصة به والموجه لسوق الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة على بلدان المنطقة، كما أنه سيسمح بالإضافة للمزايا التي يوفرها للبلدان المنتجة والبلدان الإفريقية التي يعبر من خلالها بتموين المناطق التي لا تتوفر على منشآت غازية (وسط وشمال نيجيريا والجنوب الكبير للجزائر و النيجر)، وإنشاء مناطق إقتصادية.

أما السيد حسين الحاج، مدير اللجنة الإفريقية للطاقة، فقد استعرض في مداخلته الموارد الطاقوية المتوفرة في القارة «بترول، غاز، موارد مائية وهوائية، الفحم والطاقة النووية»، وهي في أغلبها موجهة لتصدير وليس لتطوير سكان إفريقيا.

وأعطى في هذا السياق مؤشرات: ففي سنة 2004 أنتجت إفريقيا 9,25 مليون برميل في اليوم من البترول، وهو ما يعادل 11,5 % من الإنتاج العالمي مقابل 7% في سنوات التسعينات.

.. محاربة الفقر من الأولويات

وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة وتعزيز المباديء والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحسن الحكم، حماية حقوق الشعوب والإنسان وتعزيزها وفقا للميثاق الافريقي لحقوق الشعوب والإنسان وغيرها من أجهزة حقوق الإنسان الافريقي، ووضع الشروط اللازمة التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التكامل بين الاقتصاديات الافريقية وتعزيز التعاون في كافة نشاطات التعاون الإنساني لرفع مستوى معيشة الشعوب الافريقية وتنسيق سياسات الجماعة الاقتصادية القائمة والمستقبلية لتحقيق مقاصد الاتحاد تدريجيا، ورفع تنمية القارة بتشجيع البحث في المجالات كافة ولا سيما في مجالي العلوم والتقنية والعمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة للقضاء على الأمراض التي يمكن مكافحتها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

من الملاحظ ان مباديء منظمة الوحدة الافريقية قد استبقيت في إعلان سرت كجزء من الأساس التوجيهي للإتحاد الافريقي.

وقد أدت الرؤية الجديده التي سادت في المنظمة والجماعة الاقتصادية الافريقية الي تبنى القانون التاسيسي للإتحاد الافريقي، وللتمييز بين مقاصد منظمة الوحدة الافريقية ومقاصد الاتحاد الافريقي لا بد من الرجوع الى إعلان واقادوقو في 10/6/1998م للعمل على إقامة نظم ديمقراطية فاعلة وتعزيزها باشراك المجتمع المدني مما يعد تغيرا في إتجاه منظمة الوحدة الافريقية الجماعة الاقتصادية الافريقية إذ لم يكن ذلك مسموحا به من قبل، وقد ركز إعلان واقادوقو بصفة خاصة في التعامل مع القضايا الاقتصادية بينما كان التعامل قبل ذلك يركز على القضايا السياسية.

عقب إعلان واجادوقو اشارت قمة منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الافريقية الاقتصادية التي عقدت في الجزائر عام 1999م الى نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنظمة كما اتسمت بالرغبة في إعداد المنظمة للقرن الحادي والعشرين.

وركزت قمة الجزائر على الأمن الجماعي ومشكلة الصراعات في افريقيا وأيضا ركزت على تحدي العولمة واقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية.

وتلخص إعلان الجزائر في دعوة الأمم المتحدة لتولي مسؤولياتها كاملة بصفتها راعيا للأمن والسلم الدوليين كما دعا الدول الافريقية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ووضع قوانين لها وتنفيذها واقرار الزعماء الافارقة بتوحيد رغباتهم وتجميع جهودهم ومواردهم حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات الألفية الجديدة، كما أكد الإعلان سعى الزعماء الأفارقة الى إيجاد حلول لحالات الصراع في افريقيا، كما قبل اقتراح طرد الزعماء الذين جاؤوا للسلطة عن طريق إنقلابات عسكرية بدءاً من قمة 2000م إذا لم يعيدوا بلدانهم للحكم الدستوري.

أيضا إتخاذ موقف صارم من جرائم الإرهاب وإنتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها والتجارة فيها، كما اتفق على أن العولمة تمثل تهديدا خطيرا لسيادة الشعوب الافريقية ومحافظتها على هوياتها الحضارية والتاريخية لذلك اتفق على مواجهة العولمة بالتكامل الاقتصادي الافريقي وفقا لنصوص معاهدة أبوجا.

بعد مهامه الإستشارية برلمان عموم إفريقيا

.. على أعتاب صلاحيات تشريعية

اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الإفريقية المنشئ للبرلمان الإفريقي خلال القمة غير العادية الرابعة المنعقدة بمدينة (سرت) ليبيا في مارس 2001، و الهدف النهائي من إنشاء البرلمان الإفريقي هو أن يتحول إلى مؤسسة لها سلطات تشريعية كاملة ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام لكنه يظل مؤسسة ذات سلطات إشتشارية إلى أن تقرر الدول الأعضاء خلاف ذلك وتدوم هذه الفترة الانتقالية خمس سنوات.

و تتمثل أهم أهدافه في :

تسهيل تنفيذ سياسات وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية وأهداف الإتحاد الإفريقي، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا، تشجيع حسن الإدارة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء، تعريف الشعوب الإفريقية بالأهداف والسياسات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الاتحاد الإفريقي، تعزيز السلام والأمن والاستقرار، حفز التعاون والتنمية في إفريقيا، توطيد التضامن القاري وخلق الشعور بالمصير المشترك بين الشعوب الإفريقية، تسهيل التعاون بين المجموعات الإقتصادية الإقليمية ومحافلها البرلمانية.

ويتم خلال الفترة الإنتقالية تمثيل الدول الأعضاء في البرلمان الإفريقي بخمسة أعضاء عن كل دولة تكون من بينهم إمرأة واحدة على الأقل، ويتعين أن يعكس هذا التمثيل تنوع الآراء في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر.

يتم إنتخاب أو تعيين أعضاء البرلمان الإفريقي من بين أعضاء البرلمانات الوطنية وتتزامن مدة ولاية كل عضو في البرلمان الإفريقي مع مدة ولايته في البرلمان الوطني أو في أي جهاز تداولي آخر.

النزاعات .. و النزوح .. ومحن اللاجئين

ثم جاءت القمة الأوربية – الإفريقية في القاهرة في إبريل عام 2000م والتي عقدت تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الاوربي ولم تخرج موضوعات هذه القمة عن الموضوعات المشتركة للمؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث (CHOGM) وقمة الجنوب وقمة وزراء دول حركة عدم الإنحياز (NAM) وقمة الامم المتحدة للألفية وتضمنت: الإعفاء من الديون ومساعدات التنمية الرسمية وحث الدول المانحة على الوفاء بالمستهدف المتفق عليه دوليا وهو 7% من إجمالي الناتج المحلي، وأقرت بالبدء خلال عام 2000 بعملية في التجارة الدولية تضمن وصول الدول الأقل نموا الى السوق الحرة بحلول عام 2005م.

كما أقرت القمة تشجيع تدفق الاستثمارات ونقل التقنية الى الدول النامية وكذلك دفع تنمية التقنيات المحلية، وتطوير البيئة الأساسية الاجتماعية وتطوير وضع المرأة وتعزيزه في الحياة الاقتصادية، والحاجة الى إصلاح المؤسسات المتعددة الجنسيات، وإقرار الدول النامية بأهمية تعزيز الديمقراطية وحسن إدارة الحكم لتحقيق السلام والاستقرار في المستقبل والتأكيد على التعاون الإقليمي (التعاون الجنوبي – الجنوبي والتعاون الجنوبي – الشمالي).

أجهزة الإتحاد الافريقي

- أ- مجلس الإتحاد
- ب- المجلس التنفيذي
- ت- البرلمان الافريقي
- ث- محكمة العدل الافريقية
- ج- اللجنة التنفيذية
- ح- لجنة المندوبين الدائمين
- خ- اللجان الفنية المتخصصة
- د- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفني

النيباد ... ورشة واعدة

... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هي تعهد من جانب القادة الإفريقيين يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومقتسم بأن عليهم واجباً ملحاً للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الإقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية، و يتركز البرنامج على عزم الإفريقيين على تلخيص أنفسهم والقارة من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة.

إن الفقر والتخلف في إفريقيا يتباينان تبايناً مع الإزدهار في العالم المتقدم كما أن التهميش المستمر لإفريقيا في عملية العولمة والإقصاء الإجتماعي للغالبية الساحقة من شعوبها يشكلان تهديدا خطيرا للإستقرار العالمي.

ومن الناحية التاريخية، فإنه منذ الإنضمام إلى مؤسسات المجتمع الدولي قد ظلت ثنائية القرض والمساعدة بشكل أساسا لمنطق التنمية الإفريقية، فقد أدى القرض إلى ورطة الديون التي لا تزال موجودة بدءا من الأقساط وإعادة الجدولة بحيث تمثل عائقا أمام نمو البلدان الإفريقية. وقد تم الوصول إلى حدود هذا الخيار. و فيما يختص بالعنصر الآخر من هذه الثنائية وهو المساعدة، فيمكننا أيضا ملاحظة الإنخفاض في المعونة الخاصة والحد الأعلى في المساعدة مما يعتبر أقل من الهدف الذي تم تحديده في التسعينات.

هنالك 340 مليون شخص أو نصف السكان في إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وإن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 140 في 1000 متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو 54 عاما فقط وتتوفر لدى 58 في المائة فقط من السكان طرق الحصول على المياه النقية، ويبلغ معدل الأمية بالنسبة للأشخاص فوق سن ما يعادل 41 في المائة، وهناك 18 خط هاتف رئيسي فقط لكل 1000 شخص في إفريقيا، بالمقارنة مع 146 بالنسبة للعالم ككل و567 للبلدان ذات الدخل العالي.

تدعو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق العلاقة التي تعززه، وإن الإفريقيين لا يطلبون إستمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات ولا الحصول على الإمتيازات الهامشية.

وإننا على اقتناع بأن فرصة تاريخية تعرض

نفسها لإنهاء كارثة التخلف التي تؤرق إفريقيا، وإن الموارد بما فيها رأس المال، والتكنولوجيا والمهارات البشرية المطلوبة لشن حرب شاملة على الفقر والتخلف موجودة بوفرة، وهي في متناول أيدينا.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

فالمطلوب من أجل حشد هذه الموارد وإستخدامها بصورة سليمة هو قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاما حقيقيا ببذل الجهود التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر، علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسؤولية مقتسمة وإهتمام متبادل.

الرئيس أوباسانجو

يعلن الإفريقيون في جميع أنحاء القارة، بأنهم لن يسمحوا لأنفسهم بعد الآن بأن يكونوا خاضعين للظروف. وسوف نحدد مصيرنا ونطلب من بقية العالم أن يكمل جهودنا، فهناك بالفعل علامات من التقدم والأمل، وإن الأنظمة الديمقراطية الملتزمة بحماية حقوق الإنسان والتنمية المرتكزة على المواطنين والإقتصاديات الموجهة نحو السوق، هي كلها آخذة في ازدياد. ولقد بدأت الشعوب الإفريقية في إبداء رفضها لقبول القيادات الإقتصادية والسياسية الهزيلة، ومع ذلك فإن هذه التطورات غير متوازية وغير ملائمة وتحتاج إلى المزيد من التعجيل بها.

الرئيس تابو امبيكي

إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتمثل في توحيد هذه المكاسب والتعجيل بها. وإنها دعوة إلى إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية، من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة.

المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب

المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب هو أول آلية قانونية إفريقية في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

هذا المركز أنشئ بعد مصادقة المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في الجزائر على «خطة عمل الجزائر» في مارس 2003 وبعد قمة موبوتو (الموزمبيق) في جويلية 2003، وهو إحدى هيئات الاتحاد الإفريقي ومقره الجزائر.

المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في الإرهاب يخضع لمراقبة لجنة الاتحاد الإفريقي ومحافظها المكلف بالسلم والأمن، ومن مهامه جمع ونشر المعلومات والبحوث والتقييمات والتحاليل حول موضوع الإرهاب ... وإعداد برامج للتكوين المتخصص لصالح البلدان الأعضاء بالتعاون مع الشركاء في العالم ... كما أنه يقوم بدور الإنذار والوقاية.

يعمل بالمركز حوالي 20 خبيرا، ويموله الاتحاد الإفريقي بمساعدة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة.

المنتدى الإفريقي حول الحـــــــــكم

أنشئ المنتدى الإفريقي حول الحكم في سنة 1997 بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد انعقدت دورته الأخيرة بروندا بإشراف كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء تحت شعار « تنفيذ الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء : تحديات وفرص ».

وستتمحور الورشات الأربعة حول دور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء والمناهج والآليات الخاصة بتنفيذها وكذا دور الشركاء الاستراتيجيين والأدوات والمعايير المستعملة إلى غاية يومنا هذا في مخططات التقييم فضلا عن دور هياكل اتخاذ القرارات والمتابعة الخاصة بالآلية للتقييم من قبل النظراء. وكانت أول دورة للمنتدى الإفريقي حول الحكم قد انعقدت بأديسابابا (ايثيوبيا) في سنة 1997 في حين انعقدت آخر دورة له في مابوتو (موزمبيق) في سنة 2002.

الديمقراطية والحكم الراشد .. مسعى إجماعي

لإعداد « ورقة طريق»

إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإفريقية يجتمع بالجزائر

التقى ممثلو إدارة إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإفريقية في اجتماع استثنائي يومي 15 و 16 ماي 2006 بالجزائر ، وذلك من أجل وضع ورقة طريق تأخذ بعين الإعتبار التطور الهائل في تكنولوجيات الإعلام، والتفكير في برنامج عمل يتوافق مع المهام المستقبلية وأهداف الإتحاد المهني الإفريقي، وذلك بمشاركة المدراء العامين لأعضاء المجلس : الجزائر، مصر، تونس، جنوب إفريقيا، مدغشقر ،بوركينافاسو، السينغال، وبوتسوانا، البنين، المالي، الموزمبيق، نيجيريا، كينيا .

يذكر أن التنظيم الحالي لهذه الهيئة الإفريقية تعود إلى فترة بدايات إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا)، وعلى هذا الأساس فإن إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الذي حافظ على تواجده طيلة هذه الفترة ،مدعو اليوم إلى إعادة تأسيس جادة تقوم على الأخذ بمقومات ثورة المعلومات والإتصال في العالم وتواكب التطورات الحاصلة في المجال السمعي البصري.

ولا شك أن النفس الجديد الذي يميز انطلاقة العمل الجهوي فيما يخص المؤسسات القارية سيشمل هذه الهيئة الإفريقية ، و لعل البداية ستكون من اجتماع الجزائر بالنظر إلى جدول أعمال هذا الإجتماع.

تتكون أجهزة وهياكل الإتحاد من أربعة مراكز تتوزع على النحو التالي:

1- مركز تبادل الأخبار ومقره الجزائر

2- مركز تبادل البرامج ومقره كينيا

3- مركز التكوين ومقره بوركينافسو

4- المركز التقني (تقنيات البث) ومقره مالي.

ويواجه الإتحاد اليوم تحديات كبيرة تتمثل على وجه التحديد في ضرورة مراجعة مواثيقه وفلسفته والتي تعود إلى الستينات من القرن الماضي، وأيضا ضرورة مراجعة تقنيات التبادل الحالية في وقت عملت فيه الهيئات المماثلة إلى استخدام الأقمار الصناعية من أجل تسهيل التواصل.

كما سلف ذكره فإن جلسات إجتماع مجلس إدارة الإتحاد في الجزائر تسعى إلى إعداد خارطة طريق تأخذ بعين الإعتبار شكلا ومضمونا التطور المذهل لتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

وفي كلمة افتتاحية قصيرة ركز المدير العام للمؤسسة الوطنية للإذاعة السيد زواوي بن حمادي، على رغبة مجمع الإذاعة والتلفزيون الجزائري في «مرافقة ودعم» جهود مجلس إدارة إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإفريقية في هذا الخصوص .

قمة خاصة للإتحاد الإفريقي حول الإيدز، السل والملاريا

إنعقدت قمة الإتحاد الإفريقي الأخيرة حول السيدا، مرض السل والملاريا بالعاصمة النيجيرية أبوجا من 02 إلى 04 ماي 2006، وناقشت قضايا تحقيق الأمن الغذائي والصحي، ومواجهة الفقر والأمراض التي تفتك بملايين الأفارقة، وفي مقدمتها الإيدز والملاريا والسل الرئوي.

كما احتلت مسألة فك الصراعات والحروب الأهلية في القارة حيزا هاما في المناقشات. وبالمناسبة جرى بحث تنفيذ اتفاق الشراكة من أجل التنمية المستدامة (نيباد)، الذي اقترحته الدول الثماني الكبرى لمساعدة إفريقيا على تجاوز مشكلاتها.

وقد حدد الزعماء الأفارقة المشاركون في ختام أعمالهم عددا من الأهداف لتقوم الدول بتحقيقها بحلول عام 2010.

أعد هذا الملف : شهرزاد لورقيوي – كريمة .ب

مع الدكتور كلوفيس مقصود/ضيف مجلس الأمة:

أفكار مختصرة ... في قضايا معاصرة

تغتنم « مجلة مجلس الأمة» فرصة لقاء جانبي مع الدكتور كلوفيس مقصود حضرة الدكتور عمار عوابدي المستشار القانوني بديوان رئيس مجلس الأمة والسيدان عمار بخوش ومحمد هلوب، تناول العديد من القضايا الهامة تتعلق بموضوع المحاضرة التي ألقاها بمقر مجلس الأمة تحت عنوان «صناعة القرار الأمريكي والدور العربي الممكن» ... تغتنم المجلة هذه الفرصة لاستخلاص الأفكار التالية ... وللاستزادة من التفاصيل في هذه القضايا فإن مجلة «الفكر البرلماني» التي يصدرها مجلس الأمة تنشر نص المحاضرة والمناقشات المستفيضة في الموضوع في عددها12.

إلتباس « الممكن» و «الواقعية»

«...عندما نُعرِّف الواقعية السائدة وليست الواقعية المطلوبة، نقول إنها استسلام للواقع بينما الواقعية المطلوبة هي تسليم بالواقع بغية تطويره أو تغييره إذا اقتضى الأمر، فلذلك هناك واقعيتين، واقعية الاستسلام، وواقعية التسليم بالواقع بغية التطوير أو التغيير حسب الحاجة، والمشكلة أن الواقعية السائدة استسلمت لواقع الإملاءات التي تقوم بها الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الواقعية المطلوبة هي أن نعترف بواقع التفاوت السلطوي، وأن نعمل على تغيير هذا الواقع بقدر المستطاع وبقدر الإمكانيات، نحن لا نريد أن نخرج عن الواقعية إلا بمقدار ما هو متوفر لنا من إدارة الواقع بما يتناسب مع حقوقنا ومصالحنا وماهو معترف لنا به عالميا وشرعيا، إذن عندما أترجم هذه الواقعية المطلوبة وأرفض واقعية الاستسلام للواقع الحالي، فهذا يعني أنني أجد فيما قلته بأن الضاغط الأمريكي علينا مضغوط عليه أيضا، وهو ما يؤدي إلى وجود انتزاع بعض الحقوق. والملخص هو أن الواقعية التي تستسلم للواقع غير

مؤهلة بأن تكون تمثيلا شرعيا لأمتنا ولمصالحنا، هذا هو الفرق، فلسنا مبتعدين عن الواقعية لأننا نسلم بالواقع، نسلم بترديه، ولكن لانستسلم لديمومته ولأحقيته هذا هو الفرق»

العروبة .. والمواطنة.. والقومية

« .. علينا أن نعرف العروبة، الهوية العربية، بأنها إنتماء قدري من ناحية وانتماء طوعي من ناحية أخرى، أنني سوري، أنني لبناني طوعا، كما حصل للأرمن في سوريا ولبنان، بقي منهم عدد كبير هم لبنانيون، ويجب أن يتمتعوا ببعض الحقوق المتميزة، كأن يستعملوا لغتهم إضافة إلى اللغة العربية و أن يكون لهم إذا أرادوا نوعا من الإدارة الذاتية، ولكنهم لا يريدون ذلك، وعكس الأكراد الذين يريدون ذلك، قد نجد في جنوب السودان من يريد ذلك، لذلك إذا أردنا أن تصبح العروبة مواطنة يستطيع فيها الذي لا ينتمي إلى العرق العربي أو إلى الديانة الإسلامية، أن يشعر بكمالية مواطنته، ولذلك على الأكثرية الموجودة في الأمة العربية أن تبقى سائدة ولكن ليست طاغية، وعندئذ يطمئن المواطن أنه إذا صارت اللغة العربية لغة رسمية ، واعترفنا بلغته كلغة وطنية ».

الشرق الأوسط الكبير

«... أعتبر مشروع شرق الأوسط الكبير عملية تغطية للاشرعية غزو العراق، فقد أدركت الجماهير الأمريكية والرأي العام الأمريكي، أن دوافع غزو العراق كانت باطلة وبالتالي أصبح التبشير بالديمقراطية تغطية للغزو وإسكاتا للرأي العام وتبريرا لاستمرار الاحتلال، والمعضلة الناشئة في قضية العراق هي

الإشكالية بين ما منحه مجلس الأمن للإحتلال من واقع قانوني يغطي ويتعارض مع لاشرعية الغزو، ونتيجة لهذه الإشكالية جاء ما سمي بالديمقراطية، ليؤكد عناصر التفكيك في المجتمع العراقي، فبدلا من أن يكون المجتمع متفتحا على نفسه، وأن تكون المواطنة فيه تعبير عن الديمقراطية السليمة، جاءت الديمقراطية التي يبشرون بها لتعيد العراق إلى مستنقع أقليات أي شيعة وسنة وأكراد ..إلخ.

كذلك الأمر بالنسبة إلى التبشير بالديمقراطية اللبنانية فقد كرست إلى حد ما الطوائفية، ففي الحوار الدائر بين زعماء الطوائف أين هم اللاطائفيين وهم يشكلون شريحة أكبر من الطائفيين، والطائفية أصبحت مهنة وليست قناعة، وهذا ينطبق على الكثير، فعندما يتفكك العرب ويتفرقوا يتفتت العرب – أيضاً– داخل المجتمعات ولذلك العروبة كمواطنة هي حماية الوحدة الوطنية لكل الوطن العربي، ومن هنا تنبثق الديمقراطية العربية ...»

الديمقراطية العربية !

«... الديمقراطية تعني إجمالا أو تلخيصا حق المشاركة في إبداء الرأي وصناعة القرار من خلال توسيع رقعة عملية الانتخابات وحرية التنظيم..إلخ، تعني استقلالية السلطات، القضاء، ومسؤولية السلطة التنفيذية إتجاه السلطة التشريعية، هناك نماذج عديدة، فالنموذج الأمريكي يختلف عن النموذج البريطاني ويختلف بدوره عن النموذج الهندي، إذن أي نموذج يتلاءم مع الوضع العربي أو مع الأوضاع العربية.. طبعا، لأن هناك ظروف قطرية متباينة، ليست هناك uniformité عربية بين الأقطار، لأن تحررنا من إستعمارات مختلفة بظروف متعددة، نشأت فيها طبقات لها مصلحة في بقاء الإنفصالات حتى تتمكن من ممارسة سلطاتها، كل هذا معروف ولكن الديمقراطية تستند إلى هذه القواعد، الفصل بين السلطات، إستقلالية القضاء وإخضاع السلطة العسكرية للرقابة البرلمانية (السلطة المدنية) ومسؤولية السلطة التنفيذية إتجاه الهيئة التشريعية، هذه هي القواعد الأساسية لتعريف الديمقراطية، والانتخابات الحرة، كلها تشكل نواة الديمقراطية.

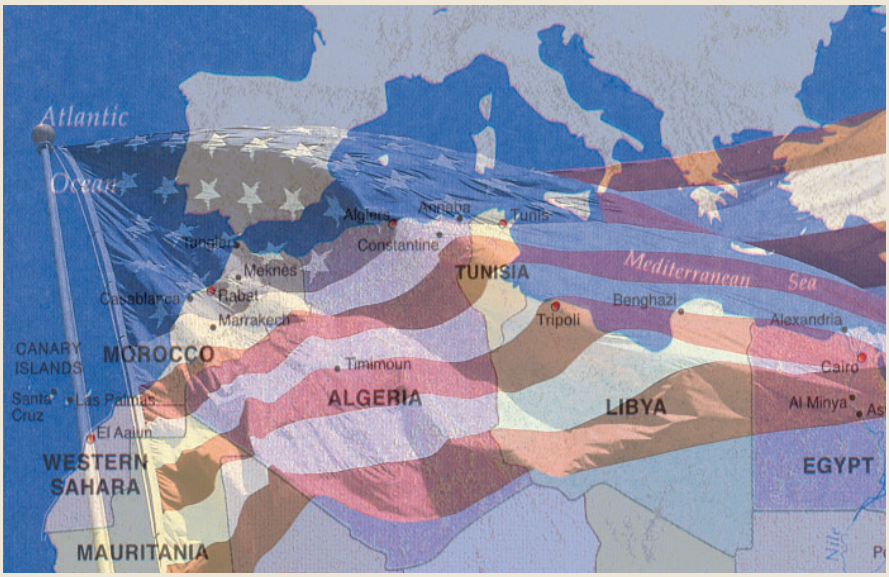

... فالديمقراطية العربية لا تعني أن كل الدول العربية هي نفسها، بل العربية تعني أن الحضارة الاسلامية هي المكون الرئيسي للهوية العربية، وإن لم تكن هي العنصر الأوحد فهي العنصر السائد المسهل للوحدة العربية، هذا يعني أن المواطنة تفترض ديمقراطية، حرية الإنسان، و بالتالي كيف ندير عملية المواطنة وطمأنة ما سمي بالأقليات؟ .. في البداية لم يكن في الولايات المتحدة الأمريكية طمأنة، بل كان هناك ما يسمى بالأصل الانجليزي البروتستنتي، ثم جاء الأوروبيون، والكاثوليك الأيرلنديون والإيطاليون فصارت الثقافة السائدة، والآن بدأ الصينيون واليابانيون والفيتناميون بالولايات المتحدة، ونحن أيضا نفس الشيئ ثقافة إسلامية كانت طاغية صارت سائدة، فمن الممكن أن نتعدد ونستلهم من التجربة الأمريكية ولما لا ؟ لماذا ننبهر بالإملاء و نسلم بأن الاملاء وحده هو الذي حرك العملية الاصلاحية، نحن نقول من خلال تجربتنا في السنوات الأخيرة إن تقرير التنمية الانسانية وإن لم يكن النموذج الأمثل، ولكنه مشروع يمكن تحقيقه وقد كتبه عرب ، ولم يكن فيه أي تدخل، واستفادت منه عملية الاملاء الأمريكي انتقاءا، وهددته أيضا بعدم تحويل الميزانية لـ«U.N.D.P» لأننا قلنا إن اسرائيل واحتلالها والحرب في العراق ولا شرعيته هي عراقيل وعوامل ضد التنمية الانسانية العربية وضد الديمقراطية العربية.

فلذلك، الانبهار هو المعوق، وهذا لا يحول دون أن نأخذ الكثير من الدروس من التجربة الأمريكية في الديمقراطية، ولكن الانبهار يعني الحيلولة دون دراسة الديمقراطية الأمريكية والرضوخ لإملاءاتها، فيما تريده لنا من ديمقراطية مجتزأة وهذا هو الفرق، ولذلك بعض المفكرين أو المثقفين العرب المنبهرين، مثل «فؤاد عجمي» يقول «ماتريده وتمليه الولايات المتحدة يجب أن يطاع »، بينما الراحل «إدوارد سعيد» ديمقراطي أيضا وهو غير منبهر ، بل ناقد ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يدرس بعض الايجابيات الكثيرة في الديمقراطية الأمريكية، ويوصي بها إلى شعبه الفلسطيني وغيره، وكذلك الأمر في التنمية الإنسانية، فهذا هو الفرق بين المنبهر وبين منفتح على دراسة التجربة، المنبهر لا يدرس يتلقى... »

من تنظيم
وزارة العلاقات
مع البرلمان

ندوة بحث :

«آلية السؤال الشفوي والكتابي»

في إطار تعزيز وترقية العلاقات بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية، نظمت وزارة العلاقات مع البرلمان ندوة يوم الأحد 23 أفريل 2006، بإقامة الميثاق حول « السؤال الشفوي والكتابي كآليات للرقابة البرلمانية». وذلك بمشاركة خبراء جزائريين وأجانب.

افتتحت هذه الندوة بكلمة للسيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان، أكد فيها أن هذا اللقاء يراد له أن يكون «إضافة إيجابية في البرنامج المسطر من قبل الوزارة في مجال التعاون الدولي المتعلق بعلاقات الحكومات بالبرلمانات»، ويعد –أي اللقاء– «تعبيرا عن مواصلة المسار الديمقراطي الذي تشهده بلادنا واستمراراً للحوار البناء بين الحكومة والبرلمان لتفعيل أداء مؤسسات الدولة»، وأن آلية السؤال الشفوي والكتابي تسمح للحكومة بتقديم اقتراحات وافية حول برامجها وكذا التعريف بأهداف مشاريعها ورفع اللبس حول المشاكل الشفوية والكتابية بين النص والممارسة.

بين النص والممارسة

السيد العيد عاشوري، مستشار شؤون التشريع لدى رئيس المجلس الشعبي الوطني، في مداخلته تحت عنوان «مراقبة عمل الحكومة بواسطة الأسئلة الشفوية والكتابية : بين النص والممارسة»، الإشكاليات التي تعيق تطبيق آلية السؤال الشفوي والكتابي، ومنها العدد الكبير من الأسئلة الشفوية التي تبقى دون أجوبة بسبب عدم التزام النائب بعدد الأسئلة المخصصة له شهريا، إلى جانب غياب آلية السؤال الإستعجالي في ممارسة العمل الرقابي، مقترحا ضرورة عقد جلسة مخصصة للإجابة على الأسئلة كل 15 يوما من أجل تفادي تكدس الأسئلة دون أجوبة، كما اقترح أيضا تحديد إجراءات وشروط مناقشة جواب عضو الحكومة في النظام الداخلي، وحصر إجراء المناقشة على السؤال الشفوي فقط، وكذا إعطاء دور لوزارة العلاقات مع البرلمان في مجالات البرمجة أو البت في تحديد الاختصاصات حسب الموضوع.

وسيلة .. للحوار

أما مستشار الشؤون القانونية بديوان رئيس مجلس الأمة، السيد عمار عوابدي، فقد أشار في مداخلته إلى «مدى فعالية آليات السؤال الشفوي والكتابي في الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة» على أن هذه الآلية تعتمد في الجزائر على نفس التقنيات والإجراءات والشروط المطبقة في النظم البرلمانية العريقة في العالم، مشيرا إلى أن الإشكالية تتلخص في الممارسة والتطبيق.

كما أوضح السيد عوابدي أن السؤال الشفوي والكتابي في العمل البرلماني يمتاز بالبساطة والشفافية كما يعد حوارا مستمرا بين أعضاء الحكومة والبرلمان.

حق دستوري

أما السيدة كورين لوكيانس، مديرة الجلسات بالمجلس الوطني الفرنسي، فقد شرحت إجراءات الأسئلة الشفوية والكتابية ببرلمان فرنسا، فكل سؤال مكتوب ينبغي أن يطرح من طرف نائب واحد لعضو واحد من الحكومة، وأن هذه الأسئلة الشفوية معترف بها دستوريا، إذ يتم في هذا الصدد تخصيص 3 جلسات في الأسبوع اثنين منها تتبع بمناقشة وتتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المحلي.

أما مداخلة السيد دون بودرية، وزير دولة سابق وممثل الحكومة لدى مجلس العموم الكندي، فقد انصبت حول الخبرة الكندية في استعمال السؤال الشفوي والكتابي كآلية للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.

على خلفيات «أهوال» الطرقات

يوم برلماني حول:
«المنظومة التشريعية المرورية»

من أجل التحسيس بأهمية تطبيق القوانين وكل الإجراءات للتقليص من حوادث المرور التي ما فتئت تشكل خطراً على حياة الأشخاص، نظمت لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمجلس الشعبي الوطني يوم الأربعاء 26 أفريل 2006 وبمشاركة المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق يوما برلمانيا حول « القانون المتعلق بتنظيم حركة المرور وسلامتها وأمنها».

السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني، قد أكد في كلمة ألقاها نيابة عنه النائب السيد سي علي محمد، على أهمية تحيين المنظومة التشريعية المرورية وتحديثها انسجاما مع التطورات وكذا مع تطور الوسائل التقنية تلاؤما مع حركة التنمية الوطنية، حيث أبرز أهمية تطبيق القانون لحماية المواطنين من أخطار حوادث المرور التي أصبحت تهدد يوميا سلامتهم وأمنهم، مشيرا إلى وجوب تطبيق التشريع الخاص بالمنظومة المرورية لتنظيم السير ووقاية الإنسان من حوادثها، مذكرا بالخسائر المادية والبشرية والإعاقات الجسدية والذهنية المترتبة عن هذه الحوادث وانعكاساتها على المستوى العائلي والاجتماعي وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

داعيا في الأخير، كل الجهات المعنية إلى الانضباط بالقوانين والالتزام بها واحترامها وتطبيقها، وكذا العمل على ترسيخ ثقافة مرورية وسلوكا حضارياً في أوساط المجتمع بدءاً بالمدرسة ومرورا بمختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى .

من جهته أبرز رئيس الديوان لوزارة النقل السيد نورالدين طرباق، نيابة عن وزير النقل السيد محمد مغلاوي، ضرورة تضافر جهود كل المعنيين للتخفيف من حوادث المرور مرجعا أسباب تفاقمها إلى فعل الإنسان بالدرجة الأولى، وحالة السيارات والمركبات الأخرى وكذا الوضعية السيئة للطرق.

ليبرز في سياق ذلك أهمية إجراء فحوصات تقنية على وسائل النقل، وضرورة تشديد العقوبات على كل المخالفين للقانون بسحب رخص السياقة، إضافة إلى تعميم المراقبة على حركة المرور ومراجعة منظومة التكوين والامتحانات لمنح رخص السياقة، مشيرا إلى أن عدد الحوادث قد انخفض سنة 2005 بنسبة 11 بالمئة مقارنة مع سنة 2004.

من جهته أبرز رئيس لجنة النقل السيد لعربي شغلال، أهمية احترام القانون لحماية المواطنين من خطورة حركة المرور التي ما فتئت تحصد الأرواح وتكبد خسائر مادية معتبرة، معتبرا هذا اللقاء فرصة للبحث عن السبل الكفيلة للحد من هذه الحوادث .

فوج طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس الناحية العسكرية الأولى في زيارة لمجلس الأمة

حرص فوج طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس الناحية العسكرية الأولى، الذين زاروا مقر مجلس الأمة يوم الأحد 07 ماي 2006 على الإطلاع – مع الاهتمام بالتفاصيل – على هذه الهيأة التشريعية.. وقد تولى السيد بلقاسم بوشمال، المدير العام للمصالح التشريعية تقديم كل المعلومات للطلبة ... والتي تم تعميقها في لقاءات جمعتهم بمسؤولي المصالح التشريعية والإدارية والتقنية حيث قدم السادة العياشي، مدير الجلسات ومولاي سفيان، مدير المصلحة التقنية، شروحات إضافية حول سير هذه الهياكل ومساهمتها في إسناد السيدات والسادة أعضاء المجلس في أداء مهامهم.

وفد الطلبة إستُقبل في نهاية زيارته إلى مقر المجلس من طرف السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس المجلس الذي تبادل معهم الحديث حول المهمة التشريعية للمجلس وتمنى للطلبة النجاح والتفوق .

وبالمناسبة أقام مجلس الأمة حفل استقبال حضره أعضاء من مجلس الأمة وبعض الإطارات والموظفين.

زيارة أشبال النادي الرياضي الهاوي «الأيكيدو» لمجلس الأمة

زارت مجموعة من أشبال النادي الرياضي الهاوي وعددهم 46 شبل الشبيبة الرياضية البهجة – فرع «الأيكيدو»، مقر مجلس الأمة يوم الاثنين 24 أفريل 2006، وقد تعرفوا خلال هذه الزيارة على مختلف المصالح الإدارية والتقنية للمجلس (المكتبة التقليدية و المكتبة الافتراضية، مصلحة السمعي البصري ...) قاعة الجلسات والقاعة الشرفية أين قدمت لهم شروحات حول إجراءات العمل التشريعي والبرلماني، و تاريخ مبنى المجلس (قصر زيغود يوسف).

في الأخير نُظم حفل على شرف الأشبال حضره نائب رئيس مجلس الأمة وبعض أعضائه وإطارات إدارية وتقنية.

إعداد : شهرزاد لورقيوي

قطر

بعد الكويت والبحرين وعمان، تتجه قطر لأن تكون الدولة الرابعة خليجيا التي تنظم انتخابات برلمانية في بداية العام المقبل 2007، بحسب ما أعلن عنه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. وسيحل البرلمان القطري المنتخب المقبل مكان المجلس الشوري الحالي والذي تم تشكيله لأول مرة في عام 1972، ويتألف من خمسة وثلاثين عضوا، وتقتصر مهامه على بحث الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء.

وكان 96,6 بالمائة من المواطنين القطريين قد وافقوا في أفريل من عام 2003 على دستور جديد دائم بعد ثلاثين عاما تحت مظلة النظام الأساسي المؤقت المعدل، ويتكون الدستور من خمسة أبواب و(150) مادة، كما نص على إنشاء برلمان منتخب مكون من خمسة وأربعين عضوا يطلق عليه اسم «مجلس الشوري»، يتم

لأول مرة في تاريخها انتخابات برلمانية

انتخاب ثلثي أعضائه بالاقتراع الحر المباشر في حين يعين الثلث المتبقي، (أي 30 بالاقتراع الحر المباشر من بين 45 عضوا بالبرلمان، بينما سيقوم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد بتعيين بقية الأعضاء). وسيناط بالبرلمان سلطة التشريع وإقرار الموازنة العامة ومحاسبة الوزراء والسلطة التنفيذية.

ومن المنتظر أن يصدر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قانونا يحدد فيه شروط وإجراءات الترشيح والانتخاب، على أن تحدد الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ومناطق كل منها بمرسوم، وستكون مدة البرلمان القطري أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، على أن تكون مدة دور انعقاد المجلس ثمانية أشهر في السنة على الأقل. ويقضي الدستور بإبقاء السلطات في يد أمير البلاد، لكنه يسمح بوجود برلمان منتخب. وما زال يتعين الانتهاء من إعداد قانون يحدد الصلاحيات التي ستمنح للبرلمان بدقة. ويبلغ تعداد سكان قطر نحو 850 الف نسمة، منهم حوالي 150 ألف مواطن قطري. ويعين الأمير كل أعضاء مجلس الشورى الاستشاري الحالي في قطر.

فلسطين

نواب معتقلون

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني برلمانات العالم التدخل لإطلاق سراح 13 نائبا يعتقلون في سجون الاحتلال وعلى رأسهم النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الذي يصادف الذكرى الرابعة لاعتقاله. ودعا المجلس في بيان في رام الله وتناقلته وسائل الاعلام الدولية إلى تكثيف الجهود على الساحات المحلية والاقليمية والدولية لخلق حالة تضامنية واسعة تقود على الضغط على الحكومة الاسرائيلية وإجبارها على إطلاق سراحهم جميعا وفي مقدمتهم نواب المجلس التشريعي. ومن جهتها ناشدت رئاسة المجلس المنظمات

الدولية لحقوق الإنسان والقوى المحبة للديمقراطية والسلام والحرية في المجتمع الدولي لممارسة كافة أشكال الضغط على إسرائيل لإجبارها على إطلاق سراح النواب الـ 13 المنتخبين ديمقراطيا من قبل شعبهم وكذا إطلاق سراح كافة أسرى الحرية. وأشار بيان المجلس إلى أن اختطاف النائب البرغوثي واعتقاله ومحاكمته أمام محكمة الاحتلال هو انتهاك سافر للقانون الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة والاتفاقيات المبرمة وهو بمثابة اعتداء صارخ على الديمقراطية والحرية والسلام، لكون البرغوثي نائبا منتخبا في المجلس يتمتع بالحصانة البرلمانية الكاملة ومدافعا قويا عن الحرية والديمقراطية.

البرلمان العربي

البرلمان العربي المؤقت في رئاسيات جمهورية القمر

أعلن البرلمان العربي المؤقت انه سيشارك في مراقبة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في جمهورية جزر القمر المتحدة في الفترة الممتدة من 10 إلى 20 من شهر ماي.

وكانت جمهورية القمر المتحدة قد وجهت الدعوة لعدة بلدان ومنظمات دولية وإقليمية للمشاركة في مراقبة سير الانتخابات الرئاسية ومنها على وجه الخصوص جامعة الدول العربية والبرلمان العربي المؤقت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إيطاليا

بعد تنافس حاد برودي ينتزع الفوز

فاز يوم 11 أفريل 2006 تحالف وسط اليسار بقيادة رومانو برودي في الانتخابات التشريعية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). وتحصل «الأونيوني» (الائتلاف) على 341 مقعدا من بين 630 مقعدا بمجلس النواب كما تحصل بمجلس الشيوخ على 4 مقاعد من بين المخصصة للايطاليين المقيمين بالخارج متحصلا بذلك على 158 مقعدا من بين 315 التي يتكون منها المجلس، مما سيتيح له تشكيل الحكومة الجديدة وبذلك تطوى صفحة الولاية الثانية لسلفيو برلسكوني الذي شغل منصب رئيس وزراء إيطاليا لفترة 5 سنوات وهي اطول فترة لأي زعيم سابق منذ الحرب العالمية الثانية.

وأسفرت نتائج الاقتراع عن حصد اليسار الوسط لـ49,81 بالمائة مقابل 49,74 بالمائة لتحالف «دار الحريات» الذي يتزعمه رئيس الحكومة المغادر سيلفيو برلسكوني. ولقي هذا الانتصار معارضة كبيرة من قبل الخصم الذي يطالب بإعادة مراقبة الأوراق الانتخابية كما يشكك في العدد الكبير للأوراق الملغاة (500000) حيث صرح الناطق الرسمي باسم برلسكوني السيد باولو بوناويتي أنه «يجب إعادة مراقبة الفرز والنتائج بطريقة مدققة» في حين لم يتردد وزير النشاطات الانتاجية السيد كلاوديو سكايولا في الحديث عن «انقلاب على الطريقة الجنوب أمريكية».

وبالنسبة لليسار فقد يبدو مرتاحا حيث أكد رومانو برودي الذي رفض المعارضة التي لقيها فوزه أن حكومته ستكون قوية «سياسيا وتقنيا» مشيرا إلى أنه ينتظر تهاني خصمه «كما تتطلبه الديمقراطية المعاصرة».

ولأول مرة أصبح هناك نائبان من أصل عربي في البرلمان الايطالي، أحدهما هاجر قبل 30 سنة من مدينة تلمسان، حيث ولد في 1955 بالجزائر، وهو الباحث في الشؤون الاسلامية وقضايا الهجرة، البروفسور خالد فؤاد علام، والثاني فلسطيني أصلا وهاجر قبل 25 سنة الى ايطاليا، واسمه علي حسن رشيد، وهما أول عربيين يتوليان منصبا نيابيا في تاريخ إيطاليا في انتخابات عامة خاضها 14 مرشحا من أصل عربي. وقد صرّح الجزائري علام لجريدة «الشرق الأوسط»، أنه فاز ضمن قائمة غصن الزيتون (أوليفو) عن حزب «مارغاريتا» المعتبر يسار الوسط، المساند لرومانو برودي، رئيس وزراء إيطاليا الجديد، وأنه سعيد بالطبع لشعوره بأنه أول عربي الأصل يعلنون فوزه بمنصب نيابي في ايطاليا التي يؤكد فيها دائما على أهمية مشاركة المهاجرين بالعمل السياسي وأن فوزه يعكس رغبة الايطاليين بالتغيير والتطلع الى المستقبل بنظارات مختلفة وجديدة .

فرنسا

بديل البرلمان عن عقد الوظيفة

تبنى مجلس النواب الفرنسي يوم 12 أفريل 2006 قانونا جديدا حول دمج الشباب في سوق العمل بما يطوي نهائيا صفحة عقد الوظيفة الأولى (CPE) الذي اعتمده رئيس الحكومة دومينيك دوفيلبان وتسبب في احتجاجات وأزمة خطيرة على مدى أكثر من شهرين. ويأتي القانون الجديد الذي يستعيد مجموعة اجراءات قائمة في مجال العمل بناء لاقتراح قدمته الكتلة النيابية لحزب الاتحاد من اجل الحركة الشعبية (اليمين الحاكم) عقب مشاورات أجرتها مع الاتحادات النقابية والطلابية التي كانت رفضت عقد الوظيفة الأولى.

وحاز القانون تأييد 151 نائبا من حزبي «الاتحاد من أجل الحركة الشعبية» وبالاتحاد من أجل الديمقراطية (يمين وسط) الذي كان عارض القانون السابق. في حين صوت ضد القانون الجديد نواب المعارضة الاشتراكية والشيوعية.

وبخلاف عقد الوظيفة الأولى الذي استهدف إضفاء مرونة على شروط توظيف الشباب فإن الاجراءات التي ينطوي عليها القانون الجديد تقضي بتقديم مساعدات مادية للمؤسسات التي توافق على توظيفهم ما يرتب على الدولة كلفة مالية تقدر بنحو 150 مليون يورو للسنة الحالية. وأوضح الرئيس جاك شيراك خلال الاجتماع الاسبوعي للحكومة الفرنسية أنه اختار إبدال عقد الوظيفة الأولى للخروج من وضع بدا مجمدا ومواصلة السير إلى الأمام في المعركة من أجل فرص العمل. وقال أنه أراد أيضا الحفاظ على النظام والتهدئة مؤكدا أن مهمة الحكومة تبقى مواصلة مكافحة البطالة، داعيا فريقه الحكومي إلى التجانس والتعبئة، لتحقيق نتائج.

المجر

التحالف الاشتراكي الليبرالي الحاكم في المجر يفوز بأغلبية مريحة في الانتخابات العامة

عاد تحالف الحزب الاشتراكي المجري وحزب الديمقراطيين الأحرار إلى السلطة يوم 24 أفريل 2006 بعد فوزه بأغلبية مريحة لتصبح حكومته أول حكومة تفوز بفترتين متتاليتين منذ انهيار الشيوعية عام 1989.

وقال فارانتس ديورتشاني، رئيس الوزراء، أمام حشد من مؤيديه تغمرهم الفرحة بعد الجولة الثانية والحاسمة من الانتخابات العامة «لقد فزنا.. وبفوزنا تأتي مسؤوليتنا لضمان فوز المجر كلها».

ووفقا لموقع مكتب الانتخابات الوطنية على الإنترنت فاز التحالف بين الحزب الاشتراكي وحزب الديمقراطيين الأحرار بـ210 مقاعد بعد فرز أكثر من 99 في المائة من الأصوات. وفاز حزب يمين الوسط فيدسيز بـ164 مقعدا فقط. أما حزب المنتدى الديمقراطي المجري المحافظ الذي فشل فيدسيز في التحالف معه فقد فاز بـ11 مقعدا.

وأظهرت المؤشرات الأولية أن نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات بلغت حوالي 63 في المائة، وهو ما يعني 5 في المائة أقل من نسبة الإقبال في الجولة الأولى من الانتخابات التي جرت في 9 أفريل.

وقال فيكتور أوربان زعيم حزب فيدسيز ورئيس الوزراء الأسبق إن التحالف الناجح كان حاسما، مشيرا إلى اعتقاده أن فشل حزبه في التوصل إلى تحالف مع حزب المنتدى الديمقراطي المجري كان عنصرا رئيسيا في الهزيمة. وكان فيدسيز قد دخل الجولة الثانية متخلفا بفارق 16 مقعدا فقط وسحب أوربان ترشحه لتولي منصب رئيس الوزراء في محاولة يائسة لضم المنتدى، مما يعني أن الحزب دخل الجولة الثانية بدون مرشح لمنصب رئيس الوزراء.

وقال الرئيس المجري لاسلو سوليوم إنه سيلتقي مع جميع زعماء الأحزاب على وجه السرعة من أجل تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن.

الولايات المتحدة

فشل الكونغرس في إقرار تعديل قانون الهجرة

فشلت خطة حل وسط بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة لإصلاح قوانين الهجرة يوم 07 أفريل 2006، في أول تصويت عليها في مجلس الشيوخ الأميركي المنقسم بشدة. وبعد يوم فقط من اتفاق زعماء من كلا الحزبين على الخطة وتوقعهم أن تحظى بالموافقة على نطاق واسع أدت خلافات جديدة إلى تأجيل الإجراء وسط شكاوى من أنها تمنح عفوا للمهاجرين الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني.

وجاء عدد مؤيدي المشروع اقل 22 صوتا عن العدد المطلوب وهو 60 صوتا في المجلس المؤلف من 100 عضو. ووفقا لبعض المقترحات التي تدارسها مجلس الشيوخ فإن أي مقيم في الولايات المتحدة بصورة غير قانونية يمكنه أن يصبح مواطنا أميركيا بعد أن يدفع 2000 دولار غرامة، إضافة إلى ما يستحق عليه من ضرائب الدخل عن جميع السنوات التي عمل فيها متخفيا داخل البلاد، وأن يتعلم اللغة الإنجليزية. وطرح هذا الاقتراح أعضاء ديمقراطيون في مجلس الشيوخ لحل مشكلة المقيمين بدون أوراق ثبوتية، لكن المقترح عارضه جمهوريون متشددون يطالبون من جانبهم بترحيل جميع المهاجرين غير الشرعيين فورا.

هذا وأعرب الرئيس الأميركي جورج بوش بعد رد مجلس الشيوخ التعديل المقترح عن معارضته لمنح الجنسية بشكل آلي للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الحدود الأميركية بشكل غير قانوني وقال بوش في خطابه الإذاعي الأسبوعي «يجب ان نضمن ألا يتم منح من ينتهكون القانون سبيلا للحصول على الجنسية الأميركية بشكل تلقائي».

وألقى الرئيس الأميركي جورج بوش الملامة على زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري رايد لفشل المجلس في الاتفاق على تشريع بخصوص الهجرة يسمح أيضا بإصدار تأشيرات عمل مؤقتة للمهاجرين الذين يؤدون أعمالا معينة يعزف عنها الأميركيون. وبدأ الكونغرس عطلة من المقرر أن تستغرق أسبوعين من دون أن يتم تحديد اي موعد لاستئناف النقاش بشأن قوانين الهجرة.

وبعد يومين من فشل الكونغرس في إقرار تعديل هذا القانون خرج مئات الآلاف من المهاجرين في مظاهرات احتجاجية في معظم المدن الرئيسية بولايات الجنوب والغرب الأميركية، ورفع المتظاهرون خلالها الأعلام الأميركية وشعارات تحث الكونغرس الأميركي على حل مشكلة 11 مليون مهاجر غير شرعي وإصدار قوانين عادلة خاصة بالهجرة.

النيبال

مجلس خاص لصياغة دستور جديد

أعلن البرلمان النيبالي تأييده لانتخاب مجلس خاص لصياغة دستور البلاد وتقرير مستقبل الحكم الملكي في نيبال. وجاءت هذه الخطوة عقب قيام الملك جيانندرا بتعيين رئيس جديد للوزراء وتخليه عن الحكم المباشر، عقب أسابيع من المظاهرات العنيفة.

وبعد جلسة دامت حوالي أربع ساعات، وافق البرلمان على انتخاب مجلس مكلف بصياغة دستور للبلاد، والتحضير لإجراء الانتخابات. واختيار مجلس الانتخابات، هو أحد المطالب الرئيسية للمسلحين الماويين الذين يرغبون في إنهاء الملكية في نيبال.

يذكر أن الملك جيانندرا قد أعلن في يوم 24 أفريل الماضي عن إعادة إحياء البرلمان الذي كان قد حل عام 2002 وذلك بعد تصاعد الضغوط الشعبية على نظامه. كما أعلن فيما سبق عن تنازله عن سلطاته التنفيذية واقترح على أحزاب المعارضة ترشيح شخصية لتولي منصب رئاسة الحكومة.

فنلندا

تبني دستور الإتحاد الأوروبي

صوت البرلمان الفنلندي بالأغلبية لصالح تبني دستور الاتحاد الأوروبي الموحد ممهدا الطريق أمام المصادقة عليه في الحكومة. وأفادت التقارير أن أحزاب التحالف الحكومي بالإضافة إلى بعض نواب المعارضة في البرلمان البالغ عدد مقاعده 200 مقعد صوتوا لصالح الدستور إلا أنه من المفترض أن تصادق عليه الحكومة ثم يعرض للتصويت عليه ثانية في البرلمان للمصادقة عليه رسميا.

وأضافت التقارير أنه في حال تم ذلك ستصبح فنلندا التي تتسلم الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في جوان المقبل الدولة الـ16 في الاتحاد التي تصادق على الدستور ويرى أكثر المؤيدين للدستور أن اتصديق فنلندا النهائي المتوقع أواخر شهر ماي الجاري أو أوائل شهر جوان لن يغير كثيرا من مصير المعاهدة التي رفضها الناخبون في فرنسا وهولندا العام الماضي.

للاشارة فإن دستور الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنظيم مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتحسين كفاءة صنع القرار بالكتلة بعد أن توسعت المجموعة من أعضائها الـ 15 الأصليين إلى 25 عضوا.

البرلمان العربي المؤقت يشارك في رئاسيات جمهورية القمر

أعلن البرلمان العربي المؤقت انه سيشارك في مراقبة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في جمهورية جزر القمر المتحدة في الفترة الممتدة من 10 إلى 20 من شهر ماي.

وكانت جمهورية القمر المتحدة قد وجهت الدعوة لعدة بلدان ومنظمات دولية وإقليمية للمشاركة في مراقبة سير الانتخابات الرئاسية ومنها على وجه الخصوص جامعة الدول العربية والبرلمان العربي المؤقت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خرجات استطلاعية

ولايــة النعامة

قام وفد برئاسة السيد حاج سليمان عابد، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية بزيارة إستطلاعية لولاية النعامة خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أفريل 2006. وذلك لمعاينة جملة من المشاريع التنموية في مختلف دوائر الولاية .

ولايتي تبسة وخنشلة

قام وفد من مجلس الأمة بزيارة استطلاعية إلى ولايتي تبسة وخنشلة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 09 ماي 2006، وذلك للاستعلام حول انطلاق برامج التنمية الخاصة بولاية الهضاب العليا.

يتكون الوفد من السادة:

– الطيب ماتلو، رئيس لجنة الشؤون القانونية والمالية و رئيس الوفد،
– عبد الحميد بن الشيخ الحسين، عضو مجلس الأمة،
– موسى بريهمي، عضو مجلس الأمة،
– ميلود حبشي، عضو مجلس الأمة.

المجلة ستخصص في العدد القادم
تغطية شاملة لهذا النشاط البرلماني

اليوم البرلماني للطفل

■يحتضن مجلس الأمة يوم 05 جوان 2006 اليوم البرلماني للطفل:
– بمناسبة اليوم العالمي للطفولة (01 جوان)
– واليوم العالمي للبيئة (05 جوان)

■ 3 تلاميذ من نجباء مدارس كل ولاية من ولايات الوطن
■ برلمانيون أطفال تحت قبة المجلس يسألون السيدات والسادة الوزراء.

تجربة اليوم البرلماني للطفل العام الماضي (2005)
بمقر مجلس الأمة، لم تخل من الإحراج ...
فالأطفال قادرون على وضع الإصبع
على مواطن النقص والخلل !!